

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
المسار: علوم التسيير
التخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة : مفيدة بوقصة

بعنوان

أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة

دراسة حالة مؤسسة سيفنكو بتقرت

للفترة 2010 / 2011

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/24.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(جامعة قاصدي مرياح)	أستاذ محاضر - أ	أستاذ /بوخلخال عبد الرحيم
مشرفا	(جامعة قاصدي مرياح)	أستاذ محاضر - أ	الدكتور/ عرابة الحاج
مناقشا	(جامعة قاصدي مرياح)	أستاذة مساعدة - أ	الأستاذة../مقدم ليلي

السنة الجامعية : 2013/2012

إهداء

أهدي ثمرة جسدي إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة

صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على أدرج الأمل بلا فتور

إلى من تنحني أمام عظمتها المأماة وفي وصفها تجبل وترجف الكلمات إلى التي أعطت ولم
تدخر وإلى التي عانت ولم تياس من أجل مواصلة تعليمي لتراني أصل إلى هذا المستوى إلى
الغاية...أمي...أمي...أمي...

إلى من ساعدتني وتحملتني في غضبي وحزني أختي الفاضلة سميرة

إلى من عرضت كيف أجدهم وتعلمت ألا أضربهم صديقاتي

إلى جامعتي التي تركت على مقاعدنا مذكراتي

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جسدي

شكر

أحمد الله و أشكره على توفيقى فى إنجاز

هذا العمل المتواضع

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل

يسعنى أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور « عواية الحاج »

لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة وللجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذله

من خلال توجيهاته ومتابعته لى من بداية هذه الرسالة

وحتى إكمالها وخروجها إلى النور فجزاه الله كل خير وجعله فى ميزان حسناته

وأقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول مناقشة هذه الرسالة

و لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى صديقتى «نورة قنوعى»

و كل من ساعدنى من قريب أو من بعيد

على إنجاز هذا العمل

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة خلال استخدامنا لمجموعة من أدوات التحليل المالي ، ولقد حاولنا الإجابة على إشكالية مدى قدرة هذا الصنف من المؤسسات على التحكم الجيد في إدارة سيولتها النقدية من أجل تحسين أدائها المالي .

كما تبرز أهمية هذا البحث باعتباره محاولة لتركيز الاهتمام على دراسة الجانب المالي للقطاع الصناعي للتطبيق على مؤسسة سيفنكو عن طريق الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وتوصلنا إلى أن المؤسسة قد حققت خسائر متراكمة مما أثر على وضعيتها المالية ، حيث أنها تعاني اختلالا في التوازن المالي على المدى الطويل والقصير ، مع العجز الذي أحدثته دورة الاستثمار أما دورة الاستغلال والتمويل فكانت عكس ذلك .

الكلمات المفتاح:

مؤسسة سيفنكو ، سيولة نقدية ، إدارة سيولة ، توازن مالي ، وضعية مالية ، رأس مال العامل ، احتياج في رأس مال العامل ، خزينة .

Résumé :

Cette étude vise à montrer l'importance d'applications de gestion de la liquidité dans les entreprises privés, a vous essayé de répondre, au problème de la capacité de cette catégorie d'entreprise à bien contrôler sa gestion de liquidité, a fin d'améliorer sa gestion financière.

Cette étude souligne également l'importance de cette recherche comme une tentative d'attirer l'attention d'étudier l'aspect financier, du secteur industriel d'appliquer à l'entreprise Sevenko travers d'après l'utilisation de l'approche de l'approche d'étude de cas avons atteint que l'entreprise a subi des perte cumulé, ce qui a influencé sa situation financière, ou il souffre d'un déséquilibre financière a long terme et court. En plus a l'incapacité du cycle d'exploitation, mais au contraire pour le cycle d'investissement.

Mots clés :

Enterprise Sevenko, liquidité, gestion liquidité, l'équilibre financière, la situation financière, fonds de roulement, besoin en fonds de roulement, trésorerie.

I.....	الإهداء
II.....	شكر
III.....	الملخص
.....	قائمة المحتويات
IV	
V.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
.....	قائمة الملاحق
VII	
.....	المقدمة
	ب
01.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع
03.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
19.....	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
25.....	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمؤسسة سيفنكو
27.....	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
33.....	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
	الخاتمة
53.....	

قائمة المحتويات

قائمة

58.....المراجع

.....الملاحق

63

73.....الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	إعداد مخطط الخزينة في المؤسسة	1.1
16	تمثيل الخزينة الصافية	2.1
18	نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	3.1
33	الميزانية المالية المختصرة (الأصول) لسنتي 2010 / 2011	1.2
34	الميزانية المالية المختصرة (الخصوم) لسنتي 2010 / 2011	2.2
42	حساب احتياجات رأس المال العامل لسنتي الدراسة	3.2
43	حساب الخزينة لسنتي الدراسة	4.2
44	مؤشرات التوازن المالي بالنسب المئوية لسنتي الدراسة	5.2
46	حساب نسب السيولة	6.2
50	سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة سيفنكو خلال سنتي الدراسة	7-2

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	رأس مال العامل	1.1
12	الخزينة وتدفعاتها	2.1
17	تمثيل بياني لحالات الخزينة	3.1
31	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيفنكو	1.2
35	تطور عناصر الأصول بالنسبة المئوية	2.2
36	تطور قيم عناصر الأصول بالمليون دينار جزائري	3.2
37	تطور عناصر الخصوم بالنسبة المئوية	4.2
38	تطور عناصر الخصوم بالمليون دينار جزائري	5.2
45	تطور مؤشرات التوازن المالي بالنسبة المئوية	6.2
48	تمثيل بياني لتطور نسب السيولة خلال فترة الدراسة 2010 / 2011	7.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
65_64	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2010	01
67_66	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	02
69_68	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2011	03
71_70	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	04
72	مخطط إعداد الخزينة لسنة 2013	05

العقيدة

تسعى المؤسسة لتحقيق أهدافها وغاياتها بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها بالشكل الأمثل والرشيد ، وذلك عن طريق تحديث طرق التسيير المستخدمة والتحكم فيها ، بمعنى أن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يقاس بكفاءة أدائها بصفة عامة والأداء المالي لها بصفة خاصة ، إذا يحض هذا الأخير باهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات وذلك لكونه يساهم في إبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة والعمل على تفتادى نقاط الضعف وتطويرها والتمكن بذلك من مواجهة المؤسسات المنافسة.

إن من أهم التحديات التي تواجه المؤسسة في ظل المحيط الجديد الذي تنشط فيه والذي يتسم بالمنافسة والمخاطرة والانفتاح هو تحقيق توازنها المالي باعتباره الشرط الأساسي الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية دون اللجوء إلى مساعدة أطراف خارجية ، عن طريق التحكم الجيد في مؤشرات التوازن المالي وخاصة الخزينة باعتبارها ذلك المصب الذي يتجمع فيه كل التدفقات المالية والحقيقية لكل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة .

ومن وسائل تحقيق التوازن المالي في المؤسسة إدارة السيولة فيها ، حيث يعتبر موضوع إدارة السيولة من المواضيع الحديثة حيث ظهر أولاً على مستوى البنوك وأصبح يستدعي التطبيق على مستوى المؤسسات خصوصاً الخاصة منها على اعتبار أهمية السيولة فيها وأن أغلبها يأتي من المصادر غير مضمونة في كثير من الأحيان فدراسة هذا الموضوع تقتضي دراسة وحساب نسب السيولة في المؤسسة محل الدراسة من أجل معرفة مستوى السيولة فيها وتحديد القرارات المناسبة بعد ذلك .

❖ إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية الاهتمام بالتسيير الجيد للسيولة الذي يقود إلى أداء مالي جيد للمؤسسة الخاصة.

وبناء عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة التالية :

كيف يمكن تطبيق أهمية إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة من أجل تحسين أدائها المالي ؟

تساؤلات :

- __ ما المقصود بإدارة السيولة ؟
- __ ماهية أدوات إدارة السيولة في المؤسسة ؟
- __ كيف يمكن مواجهة أخطار السيولة في المؤسسة ؟
- __ كيف يؤثر تسيير الخزينة على مستوى السيولة في المؤسسة؟
- __ هل التوازن المالي يمكن أن يتحكم في مؤشر السيولة ؟

❖ فرضيات البحث:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن اقتراح الفرضيات التالية :

- __ إدارة السيولة هي منهج لتخطيط و الرقابة على السيولة النقدية وغير النقدية في المؤسسة؛
- __ تتمثل أدوات إدارة السيولة في مخطط إعداد الخزينة ،جدول تدفقات الخزينة ؛
- __ تتم مواجهة أخطار السيولة عن طريق استقراء وضعية السيولة في المؤسسة عبر النسب والمؤشرات الخاصة بتحليل الأخطار المالية؛
- __ يمارس نشاط تسيير الخزينة تأثيرا بارزا على مستوى السيولة في المؤسسة من خلال التحكم في السيولة الفورية التي تعتبر هامش أمان المؤسسة؛
- __ التوازن المالي له تأثير كبير في تحكمه لمؤشر السيولة .

❖ مبررات اختيار الموضوع :

- لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة ،و إنما كان نتيجة عدة اعتبارات هي :
- __ بحكم التخصص أي الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا مالية مؤسسة؛
- __ بحكم الميول للمواضيع الخاصة بالتسيير المالي ؛
- __ قلة البحوث والكتب المتخصصة في إدارة السيولة، وبالتالي محاولة إثراء مكتبتنا بمزيد من المراجع في مجال السيولة.

❖ أهداف الدراسة و أهميتها :

1. أهداف الدراسة :

__ الوقوف على المشاكل و الأسباب التي تحول دون التحكم في اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بإدارة السيولة في المؤسسات الخاصة ؛

__ التعرف على كيفية الاستفادة من تطبيق إدارة فعالة للسيولة في المؤسسة الخاصة ؛

__ محاولة تحليل إمكانية المؤسسات الخاصة في الوصول إلى تحقيق توازن مالي لتدفقاتها النقدية المحصلة والمدفوعة خلال دورة الاستغلال ، و بالتالي الوصول إلى خزينة متوازنة ؛

__ الوصول إلى ضمان التسيير المالي الجيد من خلال التحكم تسيير الخزينة.

2. أهمية الدراسة :

تتمكن أهمية البحث في كون أن السيولة لها أهمية كبيرة في دورة حياة المؤسسات الخاصة ، فعدم التحكم في تسيير السيولة يؤثر على الأداء المالي لهذه المؤسسات بشكل سلبي وعليه تتجلى أهمية البحث في معرفة مدى قدرة هذا النوع من المؤسسات على التحكم في تسيير سيولتها وذلك من حيث تشخيص وتحديد المشاكل التي تطرأ على السيولة فيها و أثرها على أداء المالي باستخدام أهم المؤشرات و النسب المالية و استخدام كذلك جدول تدفقات الخزينة لمعرفة حالات العجز والفائض على مختلف مستويات الخزينة .

❖ حدود الدراسة :

1 - الحدود الموضوعية: سوف نتطرق إلى موضوع " أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات

الخاصة " من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة الخاصة بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة.

الحدود المكانية : قد تم تناول موضوع هذا البحث على المستوى المحلي في إحدى المؤسسات الخاصة وهي " مؤسسة سيفنكو بتقرت "

2 - الحدود الزمنية: فقد تم اعتماد على بيانات مالية و محاسبية للمؤسسة محل الدراسة، وللفترة

الممتدة ما بين (2010_2011)، أي على مدى سنتين.

❖ منهج البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع و الوصول إلى النتائج المرجوة قمنا بتتبع المنهجيين التاليين :

- المنهج الوصفي : فيما يخص الجانب النظري ، لأنه ملائم لتقدير الحقائق وفهم عناصر الموضوع و تحليلها من الجانب النظري .
- منهج دراسة حالة : يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع إحدى المؤسسات الخاصة ،ألا وهي مؤسسة سيفنكو بتفرت .

❖ صعوبات البحث :

من خلال إنجازنا لهذا البحث ، صادفتنا جملة من المعوقات كانت سببا في عدم تحقيق بعض الأهداف المرجوة من هذا البحث ، نذكرها فيما يلي :

- نقص المراجع المتخصصة في مجال إدارة السيولة ، حتى وإن وجدت بالشئ القليل فهي لا تجده إطارها المفاهيمي في الواقع العملي و المهني للمؤسسات الجزائرية ؛
- عدم وجود الدعم والمساعدة من طرف المؤسسة أثناء الدراسة لغياب تشجيع البحث العلمي؛
- سرية معلومات المؤسسة واستحالة منحها لأشخاص من خارج المؤسسة .

❖ هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع ، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول فيه الدراسات النظرية وهو لب الموضوع ، أما المبحث الثاني يحتوي على الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : الدراسات الميدانية ، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول الطريقة والأدوات ، أما المبحث الثاني يتم فيه عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

تمهيد:

يستخدم مصطلح السيولة في عالم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود، فإذا كان يتوفر لاقتصاد ما سيولة فإن الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي والقيام بإدارة فعالة لهذه السيولة ، من أجل حصولنا على خزينة موجبة للمؤسسة ، حيث يعتبر ميدان تسيير الخزينة جزءاً لا يتجزأ من التسيير المالي والتي تعبر عن الجانب الحقيقي أو الفعلي لجميع التدفقات النقدية .

وبناء على ما تم ذكره سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية للموضوع، حيث ينقسم الفصل إلى بحثين هما:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للموضوع

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يعتبر موضوع إدارة السيولة مهم لدى البنوك و المؤسسات وتعني بالسيولة في الوحدة الاقتصادية وجود أموال نقدية و شبه نقدية في الوقت المناسب و بالكمية المناسبة و التي تتمكن الوحدة من خلالها الوفاء بالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها و كيفية وضع إدارة لها ، من خلال أدوات تحليلها في المؤسسة .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة السيولة

الفرع الأول : مفهوم السيولة و مكوناتها

أولاً : تعريف السيولة : هناك عدة تعاريف للسيولة أغلبها مرتبطة بالبنوك وأصبح يستدعي تطبيقها في المؤسسات نذكر منها :

التعريف الأول: السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها.¹

التعريف الثاني: السيولة هي مجموعة التدفقات أو أرصدة البنك النقدية المتاحة التي تُحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية وفورية.²

التعريف الثالث: السيولة تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن.³

¹ . خالد الأمين عبد الله ، إدارة البنوك في النظرية والتطبيق ، مكتب الحيلاء ، القاهرة ، 1983 ، ص 100 .

² . أحمد فريد مصطفى ، محمد عبد المنعم غفار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 249 .

³ . سيد الهوارى ، إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1981 ، ص 100، 101 .

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

التعريف الرابع: السيولة تتوقف على مدى سرعة تحول الاستخدام (الأصل) إلى سيولة، وهي النقود السائلة والجاهزة لمعاملات المؤسسة¹.

التعريف الخامس: السيولة هي قدرة الشركة على تغطية مصروفاتها من خلال تعميم التدفقات المتلى لدورة الاستغلال².

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف السيولة على أنها " هي مجموعة الأرصدة النقدية الموضوعة في حوزة المؤسسة لمواجهة الظروف الطارئة " .

ثانيا : عناصر السيولة : وتنقسم إلى ما يلي:³

أ_ السيولة النقدية: وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف البنك، وتشمل:

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة عند البنك ؛
- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي؛
- الشيكات تحت التحصيل .

ب _ السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها الأسهم بأنواعها والصكوك بأنواعها، وتتصف هذه الأدوات بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن.

¹ . بوخلوه باديس ،الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، تخصص : إدارة أعمال ، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2003، ص9.

² - M . camille some. Generalttessur la tresorerie . [http:// www . memoireonline . com](http://www.memoireonline.com) .cit visité le . 08/03/2013 a 02:15 .

³ . أكرم لال الدين ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة، 25، 29 ديسمبر 2010، ص10 .

ويطلق عن السيولة النقدية مصطلح الخزينة ، حيث تعتبر الخزينة كمحصلة لجميع (مجمل) التدفقات المالية التي تمر بالمؤسسة و بأتماط (أساليب) التمويل المعمول بها ، وبالتالي فهي تقيس نتائج القرارات المالية والتجارية المتخذة من طرف إدارة المؤسسة.¹

ثالثا: مكونات السيولة: تتكون السيولة من:²

- العملات الورقية والمعدنية (وهي أكثر هذه الأصول سيولة بل هي السيولة ذاتها) ؛
- الودائع الجارية والودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية (النقود المصرفية) ؛
- الودائع الآجلة بالمصارف التجارية ؛
- الودائع الادخارية بصندوق توفير هيئة البريد ؛
- شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف التجارية؛
- شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف المتخصصة؛
- أسهم رأس المال في المنشآت وشركات الأعمال ؛
- الممتلكات العقارية(وهي أقل الأصول سيولة)؛
- الموجودات من الذهب .

الفرع الثاني: مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها

أولا : تعريف إدارة السيولة:

هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول : تعني احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد.³

¹ - شمس الدين النحاني ، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص : مالية مؤسسة ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010،ص43 .

² - نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية ، مطبعة سامي ، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر،ص 83 .

³ - أكرم لال الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 07 .

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

التعريف الثاني : يقصد بإدارة السيولة ، الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف .¹

التعريف الثالث : إن إدارة السيولة تعني تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك أو للمنشأة .²
ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة السيولة على أنها " مجموعة الأموال المحتفظ بها لدى المصارف أو المؤسسات لمواجهة الالتزامات "

ثانيا : مرتكزات إدارة السيولة:

ثمة مرتكزات يجب أن تتوفر عليها المصارف لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، وتجنب مخاطر الإعسار أو سوء استثمار ودائع المتعاملين ومن أهم هذه المرتكزات:³

- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين؛
- تنوع وتطوير الأدوات المالية : يعد تنوع وتطوير الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة ؛
- ضمان شفافية السوق ؛
- دعم الحكومات للسوق النقدي : إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المصارف دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعلية في هذه السوق من خلال إصدار الأوراق المالية.

ثالثا: نظريات إدارة السيولة

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المؤسسات إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، ونظرية إمكانية التحويل، ونظرية الدخل المتوقع كما يلي:

¹ - يوسف عبد الله الشيبلي ، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ص 02 .

² - بحية مصباح محمود صباح ، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، مذكرة مقدمة لتبيل شهادة الماجستير ، غير منشور ، كلية التجارة قسم إدارة أعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 ، ص 71.

³ - أكرم لال الدين ، مرجع سبق ذكره ص ص 12، 16 .

1. نظرية القرض التجاري:

تعتبر سيولة المصرف جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت ، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الإنتاج، وشراء آلات جديدة.¹

2. نظرية الدخل المتوقع :

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة) كل شهر، أو كل شهرين، أو كل أربعة أشهر.²

3: نظرية إمكانية التحويل :

تقوم هذه النظرية بالأساس على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية المالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.³

المطلب الثاني: أدوات تحليل السيولة في المؤسسة:

¹ - سرين سميح أبو رحمه ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009 ، ص ص 23 ، 24 .

² - دون كاتب للمقال ، نظريات إدارة السيولة ، تاريخ الإطلاع 28 / 02 / 2013 : 40 : 22 . <http://vb.arabsgate.com>

³ - محمد جبار الضائع ، رضا صاحب أبو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية ، تاريخ الإطلاع 28 / 02 / 2013

لابد على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية ، إن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنيه المخاطر التي تتعرض المؤسسة ومساهمتها ومن هنا يتم التطرق إلى التوازنات المالية ومؤشراتها وكيفية تحديد خزينة جيدة لهذه المؤسسة .

الفرع الأول: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

أولاً: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي :

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

1- رأس المال العامل (الصافي أو الدائم):

يعتبر رأس مال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير.¹ وفيمايلي شكل يوضح رأس مال العامل:

الشكل رقم (1.1) : رأس المال العامل

رأس مال العامل	أموال دائمة	أصول ثابتة	رأس المال العامل
	ديون قصيرة الأجل	أصول متداولة	

المصدر : من كتاب التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد

ويتم حسابه بإحدى العالقتين التاليتين:²

¹ . زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2010، ص49.

² . مبارك لسوس ، التسيير المالي، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2012، ص33.

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة \leftarrow في الأجل الطويل .

رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل \leftarrow في الأجل القصير .

2 . احتياجات رأس المال العامل:

يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة

باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير المغطى بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة) .

ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) ¹ .

3 . الخزينة :

سيتم التطرق إليها في الفرع الثاني .

ثانيا : تحليل السيولة عن طريق النسب المالية :

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم و أقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة، والحكم علي نجاعتها وتوجد عدة أنواع من النسب المالية سنتطرق إلى نوع واحد منها وهو نسب السيولة .

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة، علي الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).²

¹ عا دل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : تسيير المؤسسات الصناعية ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2001 ، ص39 .

² منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 ، ص74 .

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة الالتزامات العاجلة، ولقياس نسب السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:

1- نسبة السيولة العامة : تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة ، للديون قصيرة الأجل فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا كبيرا ، إذا زادت هذه النسبة عن 100 % كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا ، وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة ، وتكتب النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة}} \right) \times 100\%$$

2 - نسبة السيولة المختصرة :

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران ، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة و القيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات) ، وتصاغ هذه النسبة كمايلي :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \left(\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right) \times 100\%$$

3 . نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط .

تكتب نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) كمايلي :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \left(\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right) \times 100\%$$

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة و السيولة الجاهزة المجال (30إلى50)% و (20 إلى30) % على الترتيب، فذلك اجتهادا قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى.¹

الفرع الثاني: تحليل السيولة عن طريق الخزينة:

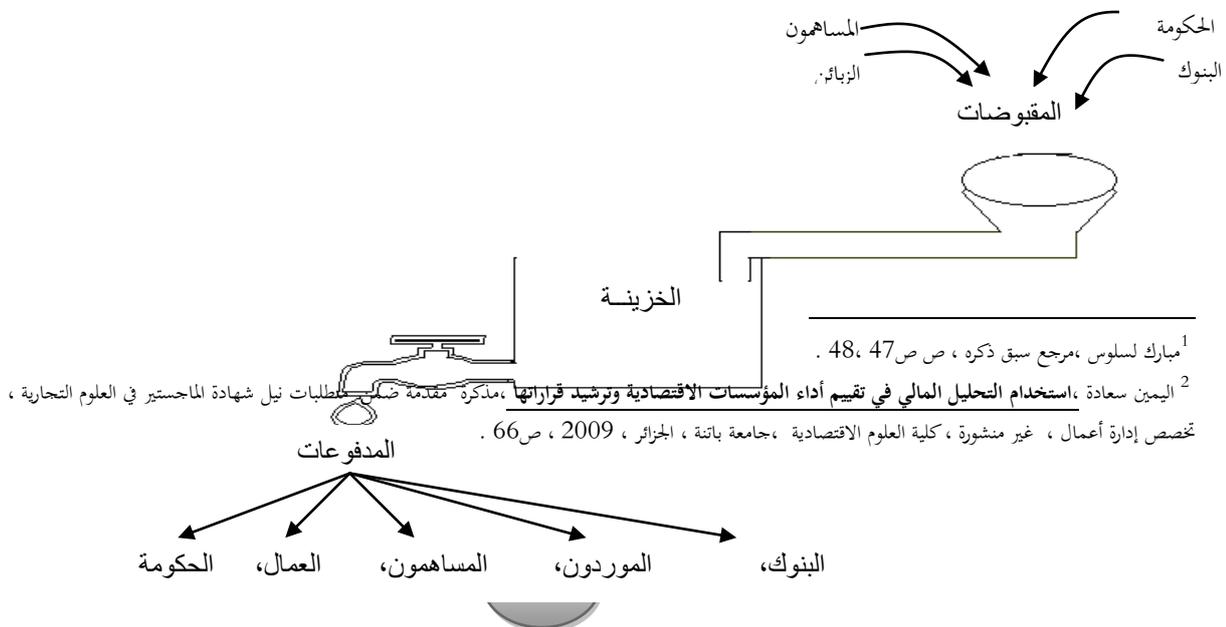
كما ذكرنا سابقا أن للسيولة نوعان هما النقدية والشبه نقدية وعلى أن أغلب المؤسسات تركز على السيولة النقدية باعتبارها جوهر الخزينة والتي بدورها تؤدي إلى تسديد الديون قصيرة الأجل . فإننا سوف نقوم بالتطرق إلى مفهوم ومكونات خزينة المؤسسة ، وكيفية إعداد مخطط الخزينة فيها .

أولا: مفهوم الخزينة ومكوناتها

1: تعريف الخزينة: يمكن تعريف الخزينة بأنها: مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.²

وفي ما يلي شكل يوضح الخزينة وتدفقاتها :

الشكل رقم (1_2): الخزينة وتدفقاتها



المصدر : بوخلوة باديس ، مرجع سبق ذكره ، ص11 .

2: مكونات الخزينة:

تحدد مكونات الخزينة انطلاقاً من الميزانية المالية وتتكون من أصول الخزينة وخصومها وهي كالآتي:

2 - 1: عناصر الأصول: وتضم كل أصل سائل أو متاح وهي:

2- 1- 1: الأوراق التجارية للتحصيل :

تعتبر من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة وهذا لتدعيم خزانتها بالأموال عن طريق اتصال المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها فتحصل المؤسسة على قيمة الورقة الجارية مع اقتطاع جزء منها يتمثل في العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي قدمها.¹

2- 1- 2: الخصم الغير مباشر:

هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقداً ، في هذا النوع من الخصم المدين هو الذي يقدم الورقة للخصم ولإجراء هذه العملية يكفي أن يكون صاحب الورقة قد حمل السفتحة باسم المدين وبالمقابل يتم الدفع النقدي لدائنه ويستطيع البنك إما تسديد الورقة مباشرة للمدين أو للمورد ، ومصاريف الخصم يتحملها أحدهما والعملية يقوم بها بنك العميل.

2 - 1 - 3: الودائع لأجل :

¹ أنس البكري ، وليد صافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، 2006 ، ص120 .

تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل ، وهذه الآجال تكون متغيرة حسب احتياجات الخزينة وهي تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة .

2- 1- 4: الحسابات الجارية:

هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت، وتمثل في حسابات الصندوق، البنك، الحساب البريدي الجاري.

2- 1- 5: سندات الخزينة:

تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للاكتتاب، مدة استحقاقها لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول موعد الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافا إليه الفائدة المحددة.

2- 2: عناصر الخصوم:

هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون وتمثل في:

1.2.2 : تسهيلات الخزينة:

هي عبارة عن سد مباشر لثغرة في خزينة المؤسسة ، حيث يقوم البنك بتقديم تسهيلات للمؤسسة لتجاوز الفترات الصعبة ويتم الاتفاق بينه وبين المؤسسة على حجم التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه العملية .

2.2.2: السحب على المكشوف:

يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية ، وبالتالي فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة ، ومقابل هذا القرض يقتطع البنك عمولة أكبر من النوع الأول ، وتمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية تغطي مخفضتها ، ومقابلها يمنحها البنك تسبيقات بنكية.

2. 2. 3: السلفات المصرفية:

من خلال اتفاق بين البنك والمؤسسة يمكن لهذه الأخيرة أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك.

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

ثانيا : إعداد مخطط الخزينة وجدول تدفقاتها :

1 : إعداد مخطط الخزينة

الجدول رقم (1.1) : إعداد مخطط الخزينة في المؤسسة

البيان	جانفي	فيفري	مارس
1. إيرادات الإستغلال . إيرادات على رقم الأعمال المسبق . إيرادات على رقم الأعمال المقبوض 2. إيرادات خارج الإستغلال.	+		
إجمالي الإيرادات	+		
3. نفقات الإستغلال . نفقات على مشتريات المسبقة . نفقات على مشتريات المقبوضة . مبالغ التكفل الإجتماعي . أشغال ، تويلات ، خدمات الخارجية. . نفقات مختلف التسيير . ضرائب ورسوم . نفقات مالية 4. نفقات خارج الإستغلال	-		
اجمالي النفقات	+		
5. صافي الإيرادات / النفقات	- / +		
. الحالة الأولية للخزينة . الإيراد الأدني	- / + -		
. المبلغ المتراكم سابقا . تحديد / مالية	- / +		
. تمويل : ديون جديدة . تمويل : تعويض . تحديد : نفقة . تحديد : إيراد	+ - - +		
. المبلغ الكلي للميزانية بعد القرار	- / +		

المصدر : Hubert de la bruslerie Catherine eliez, **trésorerie d'entreprise, gestion des liquidités et des risques**, 2^e édition, dunod ,2009, p8.

2 : حساب وتحديد حالات الخزينة :

يمكن حساب الخزينة انطلاقا من وجهات نظر متعددة : الميزانية المالية ، مؤشرات التوازن المالي ، جدول التدفقات

الجدول رقم (1. 2) : تمثيل الخزينة الصافية

المصادر	الاحتياجات
المصادر غير دورية	الاحتياجات غير دورية
المصادر الدورية	الاحتياجات الدورية
الخزينة الصافية (عجز)	الخزينة الصافية (فائض)

المصدر: Omar BOUKHEZAR , la finance de l'Enterprise : diagnostic , .contrôle, décision , OPU , Alger, 1981, page 71

إن الفرق بين الاحتياجات غير الدورية و المصادر غير الدورية ، محاسبيا هو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ، وهو ما يمثل رأس المال العامل الدائم ، والفرق بين الاحتياجات الدورية والمصادر الدورية ، محاسبيا هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهو ما يمثل احتياجات رأس المال العامل الدائم .

ومن خلال ما سبق يمكن الوصول إلى حساب الخزينة وفق للعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس مال العامل

أو الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية

وعليه فإنه يمكن تحديد الحالات التالية للخزينة:

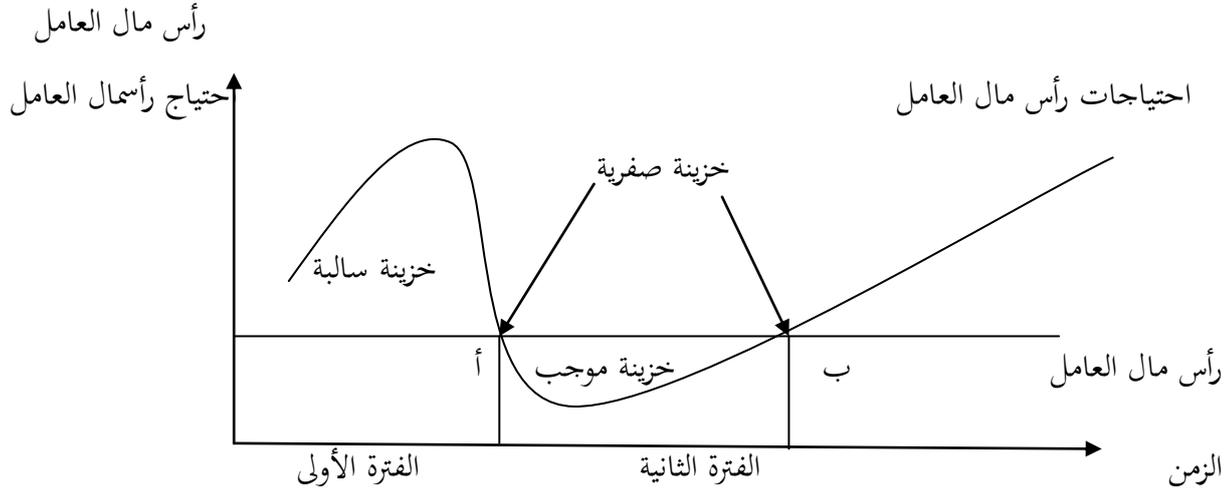
✓ حالة خزينة موجبة : إذا كان رأس مال العامل أكبر من احتياجات رأس مال العامل .

✓ حالة خزينة سالبة: إذا كان رأس مال العامل أقل من احتياجات رأس مال العامل.

✓ حالة خزينة صفرية : إذا كان رأس مال العامل مساوي لاحتياجات رأس مال العامل.

ويمكن توضيح هذه الحالات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 . 3) : التمثيل البياني لحالات الخزينة



المصدر : BOUKHEZAR OMAR , Op, Cit , P 214

3. جدول تدفقات الخزينة :

3.1 أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة: نظرا للمكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تمول المؤسسة بواسطة نشاطها وتضمن ازدهارها والخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة) وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل) كما أن إشارتها تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة : هل هي في حالة جيدة ؟ عاجزة ؟ أو مهددة بالزوال ؟

و جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة ، لذا يتم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة ومكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يسمى بجدول تدفقات الخزينة .

الفصل الأول _____ الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

2.3. تعريف جدول تدفقات الخزينة وكيفية إعدادة: هو جدول يشرح كيفية تغيير الخزينة ويظهر التدفقات

التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة .¹

وفي مايلي شكل يوضح نموذج لجدول تدفقات الخزينة :

جدول رقم (1. 4) : نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

البيان	N	N+ 1	N + 2
تحصيلات الزبائن . نفقات الموردين ومصاريف المستخدمين			
= فائض خزينة الإستغلال(أ)			
حيازة استثمارات مادية ومعنوية - التنازلات عن الإستثمارات المادية والمعنوية - التغير في الإستثمارات المالية			
= تدفقات الإستثمار(ب)			
الرفع من رأس المال - توزيع مكافآت رأس المال - التغير في الإستدانة + نتيجة العمليات المالية + نتيجة العمليات الإستثنائية			
= التدفقات المالية (ج)			
التغير في الخزينة = أ - ب + ج			

المصدر : اليااس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) :دروس وتطبيقات ، الطبعة الأولى، دار وائل

لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص202 .

¹ . زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

1.دراسة (شمس الدين التجاني ، 2010) ،تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص : مالية مؤسسة ، جامعة ورقلة ، الجزائر.

هدف هذا البحث إلى دراسة تشخيص قدرة المؤسسات الفندقية على إدارة السيولة النقدية من خلال الوقوف على نقاط القوة و الضعف في ذلك ، وتحليل إمكانية هذه المؤسسات في الوصول إلى تحقيق توازن مالي لتدفقاتها النقدية المحصلة و المدفوعة خلال دورة الاستغلال ، وبالتالي الوصول إلى تحقيق خزينة متوازنة .
وقد تمت الدراسة على مستوى فندق المهري،بولاية ورقلة، باستخدام أداة المقابلة ، بإتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري .

وقد خلص البحث إلي جملة من النتائج أهمها:

— تحقيق المؤسسة لخسائر متراكمة خلال سنوات الدراسة الخمس ، الشيء الذي يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة ، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر ، وهذا ما يؤدي بدوره إلي انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل ، وبالتالي تحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي ؛

— يمكن القول أن المؤسسة تعاني من اختلال في التوازن المالي على المدى الطويل (خلال فترة الدراسة)، ناتج عن تحقيق مستوى رأس مال عامل سالب مما يستدعي من المؤسسة أن تسعى إلى إعادة تكوين رأس مال عامل موجب.

وقد أوصت الدراسة بوضع خطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وكذلك أوصت بالبحث عن أفضل بديل لتوظيف الفوائض النقدية و اختيار أفضل المصادر لتمويل العجز .

ويشار إلى أن هذه الدراسة قد ركزت على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دون إعداد مخطط شهري أو يومي للخزينة حسب وجهة نظرنا، الذي هو ضروري في موضوعنا.

2.دراسة (عز الدين مصطفى الكور ، بدون سنة) ، أثر السيولة على كفاءة التكلفة و الأداء ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الربحية و السيولة و الأمان في الإطار الذي على ضوءه تتخذ القرارات المالية في البنوك ، إلا أن البنوك الإسلامية قد تعبر هدي الأمان و السيولة أهمية أكبر .

وقد تمت الدراسة على عينة من البنوك الإسلامية الأردنية، من خلال استخدام أداة الملاحظة، بواقع (27) مشاهدة.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

— أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين متغير بند السيولة و ما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً؛

— أن علاقة متغير السيولة و ما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً.

وقد أوصت الدراسة إلى العمل على تخفيض عدم الكفاءة على مستوى التكاليف في البنوك الإسلامية الأردنية، وكذلك أوصت بضرورة اهتمام المشرعين والمهتمين بقضايا المصارف الإسلامية، والعمل على تأسيس أسواق مالية تعزز من البنية الأساسية للخدمات المالية الإسلامية.

إن هذه الدراسة من وجهة نظرنا قد أحاطت بكل جوانب الموضوع.

3.دراسة (أكرم لال الدين ، 29/25 ديسمبر 2010) ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، دراسة تحليلية نقدية ، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة .

هدف هذا البحث إلى دراسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مع التركيز على التجربة الماليزية ، وقد تم بحث هذا الموضوع من خلال التعريف بالسيولة وإدارتها ، وبيان أهميتها ، وأهم مكوناتها والمرتكزات الأساسية لنجاحها كما تم عرض الأدوات النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاعتها و انضباطها بضوابط الشرعية ، وكانت الصكوك الإسلامية محل تركيز هذه الورقة بالنسبة لهذه الأدوات ، وذلك من خلال بحث أهميتها في إدارة السيولة وضوابط تداولها .

وقد تمت الدراسة على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مع التركيز على التجربة الماليزية، وكانت الصكوك الإسلامية محل تركيز هذه الورقة.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- إن السيولة هي القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات ، والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة و إدارة هذه السيولة تعني احتفاظ المصرف بالتدفقات النقدية الكافية لمواجهة صعوبات كبيرة و بشكل فجائي ، أو غير معتاد ؛
- إن حسن إدارة السيولة تكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين ، واستثمار جزء منها بتحقيق الربحية لهم .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعاون المصارف الإسلامية على الصعيد المحلي و الدولي، وتطوير أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة تستوعب المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي والمبادرة إلى تأسيس نظام آلي يسمح للمصارف الإسلامية بتداول فائض السيولة على الصعيد الدولي وبطرق فعالة.

إن هذه الدراسة من وجهة نظرنا ورغم أهميتها لم تعطي اهتماما للمصارف الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي.

4.دراسة (ياسر عبد طه الشرف ، بدون سنة) ، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، ورقة بحثية مقدمة لليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية في كلية التجارة في الجامعة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

هدفت هذه الدراسة إلى ضمان سلامة العمل المصرفي و الحفاظ على الاستقرار النقدي وذلك من خلال تشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفق للسياسات العامة للسلطة الوطنية.

وقد تمت هذه الدراسة بالتركيز على دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما اعتبرت سلطة النقد الفلسطينية نواة البنك المركزي الفلسطيني.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- نظرا لغياب العملة الوطنية نجد أن دور سلطة النقد اقتصر فقط على دور الرقابة والإشراف؛
- ألزمت سلطة النقد المصارف بأن لا يقل مجموع الموجودات السائلة لديها عن 25 في المائة من مجموع الالتزامات السائلة وأن لا تقل السيولة النقدية الموجودة لديها عن 5 في المائة من مجموع الالتزامات السائلة شهرية ؛

— كما اعتبرت سلطة النقد عملية السحب على المكشوف بمثابة عملية عارضة قصيرة الأجل .

إن هذه الدراسة من وجهة نظرنا لم تعطي توصيات ولم تحط بكل جوانب الموضوع .

5.دراسة (حسين حسين شحاتة ، 29/25 ديسمبر 2010) ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات ، بحث مقدم للدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة .

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مشكلة إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية في ضوء ، مفاهيمها و مكوناتها وعناصرها وأسسها ومعاييرها الشرعية و الفنية ، وفي ضوء الواقع ، تم بيان السبل البديلة الممكنة لحلها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ثم وضع معايير لاستثمار الفائض وتغطية العجز إن وجد .

وقد تمت هذه الدراسة بتركيز على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، باستخدام المنهج الفكري في الجانب النظري والمنهج التطبيقي في دراسة الحالة .

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- تعتبر مشكلة السيولة النقدية من أخطر المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية؛
- من مقاصد إدارة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية تقليل المخاطر و تنمية العوائد في إطار المعايير الشرعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه النصح و التوجيه بالحكمة و الموعظة الحسنة إلى المسؤولين على إدارة بعض المصارف الإسلامية والتي توظف الفائض النقدي بأساليب غير مطابقة للمعايير الشرعية ، وتوجيه نداء إلى الحكومات الإسلامية بإصدار تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية وتحريرها من القوانين الوضعية والنظم الربوية ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقة بينها وبين البنوك المركزية.

وقد أحاطت هذه الدراسة بجوانب الموضوع المختلفة حسب وجهة نظرنا.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى إبراز مفاهيم عامة حول إدارة السيولة من خلاله تطرقنا إلى مفهوم السيولة وكيفية إدارة هذه السيولة والنظريات التي تلزم بها هذه الإدارة ، حيث أن السيولة تنقسم إلى السيولة النقدية و السيولة شبه النقدية ، وقد ركزنا على السيولة النقدية لأنها تمثل لنا أموال جاهزة تحت الطلب في أي وقت .

ومن جهة أخرى أيضا ، فقد حاولنا توفية الشرح فيما يتعلق بأدوات تحليل السيولة في المؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، قمنا كذلك بتحليل السيولة عن طريق الخزينة و كانت الخزينة هي العنصر الأساسي الوحيد لأي مؤسسة لأنها تبين التدفقات المالية الداخلة والخارجة ، في حالة حصولنا على خزينة موجبة فهذا يدل على أن المؤسسة في حالة فائض ، قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل و هذا هو الهدف المنشود الذي تلجأ إليه المؤسسة .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بناءً على ما تقدم مسبقاً ضمن الدراسة النظرية لموضوع أهمية تطبيق إدارة السيولة ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي ، وهذا اعتماداً على إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الخاصة التي تنشط محلياً ، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة سيفينكو بتفرت ، ورقلة بصفتها أحد أهم المؤسسات الخاصة في المجال الصناعي على المستوى المحلي ، محاولين تحليل قدرتها على التحكم في إدارة سيولتها النقدية ، وبالتالي إمكانية تحقيقها للتوازن المالي على المدى الطويل وال المدى القصير .

وفي هذا الصدد ، سوف نتعرض ضمن هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: تقديم المؤسسة

في هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة وجيزة عن مؤسسة سيفينكو، من خلال عرض أهم نشاطاتها إضافة إلى عرض أهداف المؤسسة ، وأيضا استعراض هيكلها التنظيمي ومختلف فروعها.

أولا: التعريف بمؤسسة سيفينكو:

تعتبر مؤسسة سيفينكو المؤسسة ذات الشخص الوحيد لصاحبها واسع عبد الرزاق ، بدأت نشاطها بتاريخ 31 / 03 / 1991 في عدة مجالات أهمها أشغال البناء والطرق إلى غاية تاريخ 31 / 03 / 1999 ، أين تم تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة تحمل اسم سيفينكو كاختصار لـ "

CIVIL ENGINEERING COMPANY " برأس مال 1000000 دج ، تمارس نشاطات البناء بالإضافة إلى انجاز المباني والهياكل المدنية والغرف الصحراوية ، وفي سنة 2002 تقرر رفع رأسمالها إلى 105000000 دج في المنطقة الصناعية ، وكانت هذه المؤسسة تقع في بادئ الأمر بمنطقة 01 نوفمبر وحاليا انتقلت إلى منطقة النشاط الصناعي الاقتصادي جوار الطريق الوطني رقم 03 ، حيث تتربع على مساحة قدرها 18790 م² منها 2966 م² مساحة مغطاة بين الإدارة والمخازن و ورشات الإنجاز .

وأصبح رأسمالها حاليا 7500000000 دج كما أنها أصبحت مؤهلة إلى الدرجة السادسة حسب العنوان الكامل للمؤسسة وهو: صندوق بريد 84 تبسبست 30216 المنطقة الصناعية تقرت ، ولاية ورقلة 30500.

ثانيا : نشاطات مؤسسة سيفينكو

من الوهلة الأولى يتجلى لنا أن المؤسسة تنتهج أسلوب تعدد النشاطات من الإنجازات التي تقوم بها ، وزيادة على إنجاز مشاريع الهندسة المدنية تقوم بإنجاز مختلف أنواع الغرف الصحراوية والمباني الجاهزة ، وفيما يلي حوصلة لمعظم نشاطات المؤسسة:

- صناعة الغرف الصحراوية بكل أنواعها ؛
- صناعة المباني الجاهزة ؛
- صناعة الهياكل المعدنية (Hanger – Cloture – Métallique) ؛
- صناعة الهندسة المدنية ؛
- أشغال توصيلات VRD ؛
- الكاتمة المتعددة الطبقات Etancheite ؛
- إنجاز ملاعب رياضية من نوع Matico .

ثالثا: الوسائل المادية والبشرية:

1. المادية : تملك المؤسسة ما يلي:

- شاحنتين (02) من نوع KIA لنقل العتاد ؛
- شاحنة واحدة من نوع MUTSBUTCHI ؛
- سيارتان (02) من نوع MUTSBUTCHI 2*4 ؛
- سيارة (01) 4*4 ؛
- (08) سيارات نفعية؛
- سيارة نقل المستخدمين من نوع KIA ؛
- سيارة نقل العمال ؛
- معدات وآلات؛
- المباني الإدارية و الورشات ؛

– مخزن للمواد الأولية.

2. البشرية:

وفق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي صرحت المؤسسة ب 228 عامل يتوزعون كما يلي:

– 06 مهندسين دولة؛

– 03 تقنيين؛

– 03 عمال صيانة ونظافة؛

– تقنيين ساميين؛

– عامل مهني ؛

– 09 عمال إداريين؛

– 03 إطارات مالية؛

– 05 عمال تنظيم؛

– 04 عمال تموين ووسائل عامة؛

– 32 عامل إنتاج مؤهل .

و حاليا حدث بعض التغيير على عدد بعض الإطارات حيث أصبح يعمل لدى المؤسسة:

– 13 مهندس دولة؛

– 35 تقنيين؛

– 05 من حملة الليسانس ؛

– 22 تقني سامي .

رابعا : أهداف مؤسسة سيفينكو

تسعى المؤسسة اقتصاديا إلى:

– اكتساح السوق الجزائرية؛

– تحقيق اسم وعلامة مسجلة وطنية ودولية؛

- تحقيق الربح من أجل استمرار المؤسسة وتطويرها ؛
- إشباع رغبات وتحقيق متطلبات العملاء ؛
- الحصول على ميزة تنافسية .

أما اجتماعيا إلى ما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور ؛
- تحسين مستوى معيشة العامل ؛
- توفير التأمينات للعمال ؛
- تدريب ورسكلة العمال .

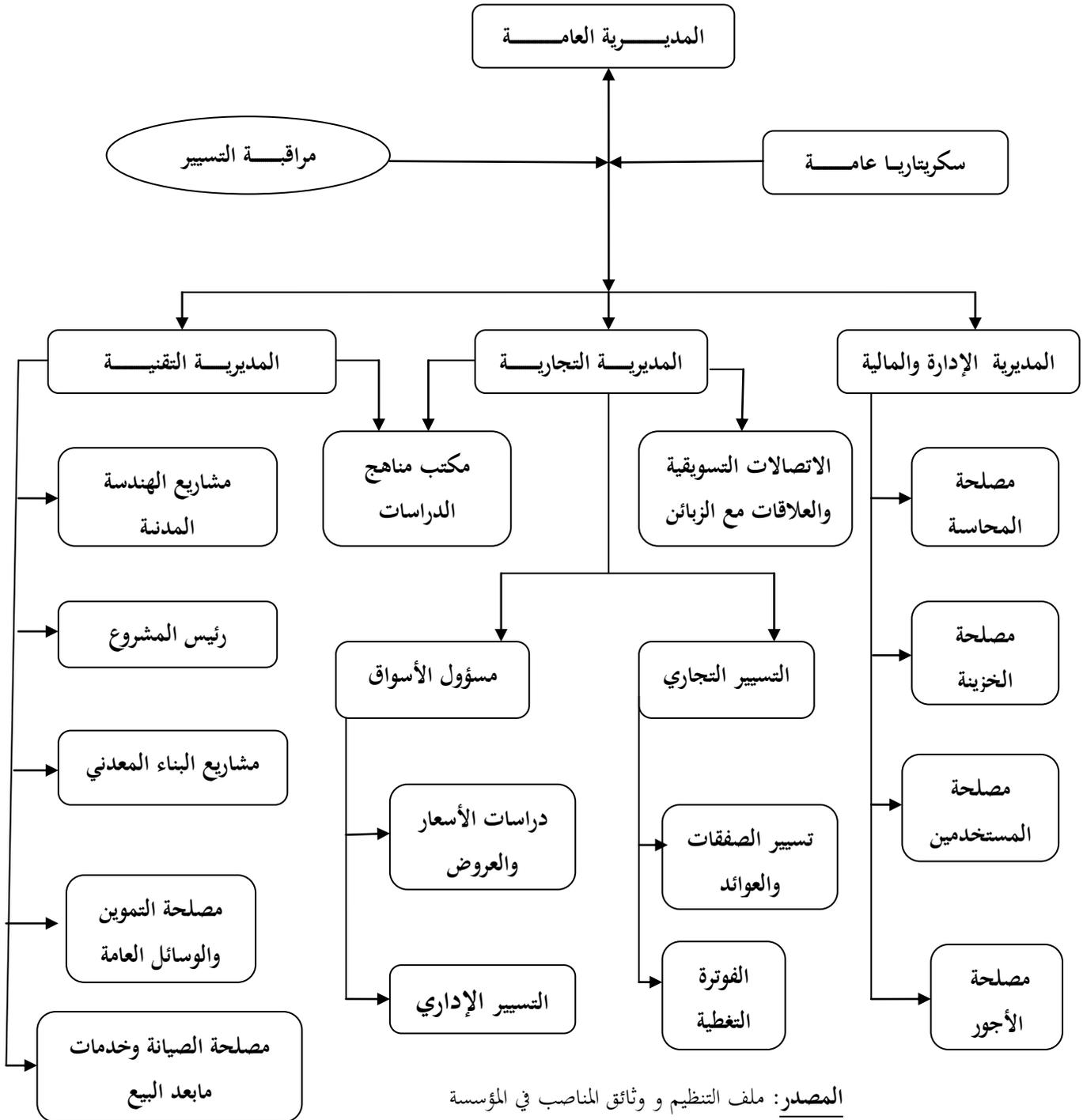
كما تهدف تكنولوجيا إلى:

- البحث والتنمية وذلك من أجل مواكبة العصر وتطوير الوسائل عن طريق الإنتاج العلمي؛
- جعل منتجاتها ذات تكنولوجيا عالمية.

خامسا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيفينكو

في ما يلي شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيفينكو

الشكل رقم: (1 - 2) يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيفينكو



المصدر: ملف التنظيم و وثائق المناصب في المؤسسة

المطلب الثاني: تقديم طريقة البحث

استخدمنا المنهج التحليلي في الفصل الثاني عن طريق أساليب التحليل المالي المختلفة ، الكلاسيكية والحديثة المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، من أجل معرفة كيفية إدارة الخزينة والرقابة عليها في مؤسسة سيفنكو ، استخدمنا الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة لحساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومخطط إعداد الخزينة و جدول تدفقاتها وقمنا كذلك بإعداد أشكال بيانية وجداول توضيحية .

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

الفرع الأول: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

أولاً: عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة لسنتي 2010 / 2011

1 - الأصول:

في مايلي جدول يوضح الميزانية المختصرة لسنتي 2010 / 2011

الجدول رقم: (1-2) الميزانية المختصرة لسنتي 2010 / 2011 الوحدة (دج)

2011		2010		السنوات
النسبة من مجموع الأصول	المبلغ (دج)	النسبة من مجموع الأصول	المبلغ (دج)	البيان الأصول
%44.59	172 852 723	%63.71	116 855 819	الأصول غير الجارية
%55.40	214 777 955	%36.28	66 550 152	الأصول الجارية
%20.55	79 687 448	%01.80	3 286 394	قيم الاستغلال
%25.60	99 252 827	%13.31	24 425 912	قيم قابلة للتحقيق
%09.24	35 837 679	%21.17	38 837 845	قيم جاهزة
%100	387 630 678	%100	183 405 971	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

2- الخصوم:

في ما يلي جدول يوضح الميزانية المختصرة لسنتي 2011 / 2010

الجدول رقم (2- 2) : الميزانية المختصرة لسنتي 2011 / 2010 الوحدة (دج)

2011		2010		السنوات
النسبة من مجموع الخصوم	المبلغ (دج)	النسبة من مجموع الخصوم	المبلغ (دج)	البيان الخصوم
% 24.25	94 030 383	%53.77	98 635 390	رؤوس أموال خاصة
/	/	/	/	خصوم غير جارية
% 75.74	293 600 295	% 46.22	84 770 580	خصوم جارية
% 100	387 630 678	% 100	183 405 971	المجموع

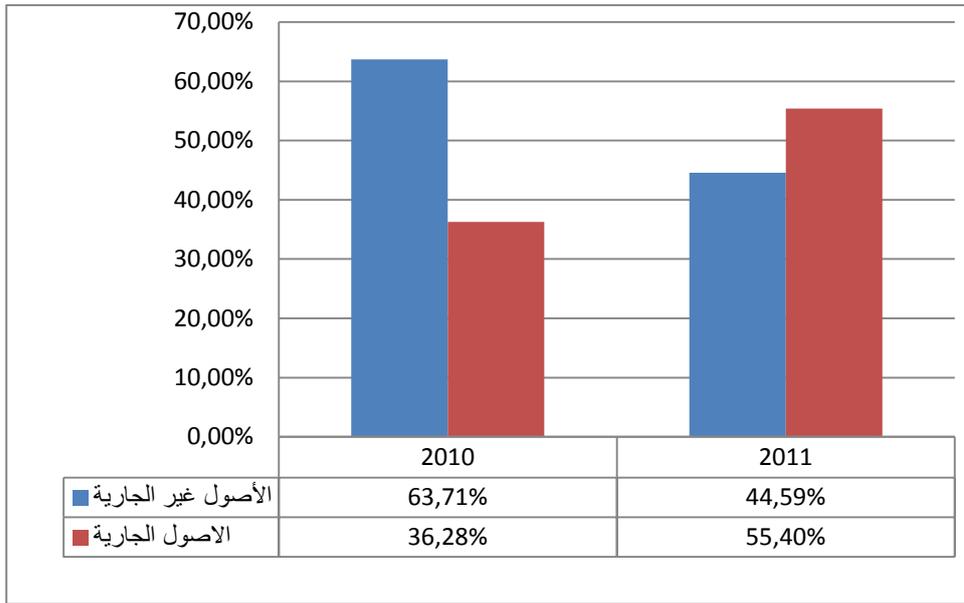
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

ثانيا: دراسة البنية المالية للميزانية

1- دراسة عناصر الأصول :

في ما يلي شكل يوضح تطور عناصر الأصول بالنسبة المئوية

الشكل رقم:(2-2) يوضح تطور عناصر الأصول بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الميزانيات المالية المختصرة

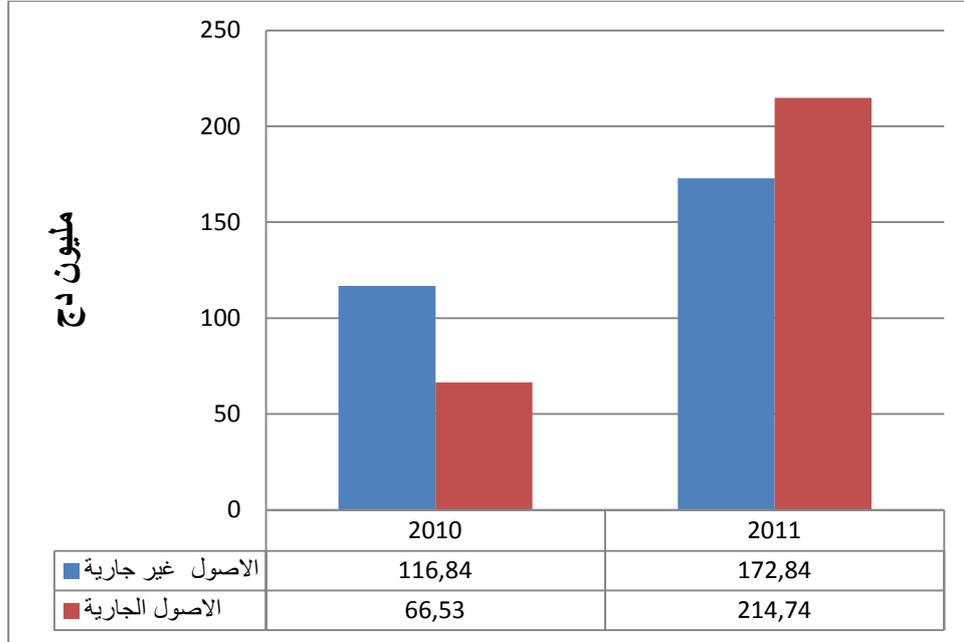
التعليق:

من خلال الشكل البياني رقم (02) أعلاه ، يمكن القول أن الأصول غير الجارية لها وزن نسبي أكبر من الأصول الجارية وهذا في سنة 2010 ، كما نلاحظ أنها شهدت تناقص كبير في سنة 2011 حيث بلغت نسبة الأصول الغير جارية في سنة 2010 ب 63,71% من إجمالي الأصول ثم تراجعت إلى 44,59% في سنة 2011.

أما فيما يتعلق بالأصول الجارية فقد اتبعت سلوكا معاكسا للأصول الغير جارية خلال سنتي الدراسة، إذ شهدت ارتفاعا سنة 2011 حيث كانت تقدر ب 36,28% في سنة 2010 لتصبح 55,40% في سنة 2011 وهذا ناتج عن الارتفاع في عناصر الأصول الجارية .

وفيما يلي شكل آخر يوضح: تطور قيم عناصر الأصول في المؤسسة خلال الفترة 2011/2010

الشكل رقم (2 - 3) : يوضح تطور قيم عناصر الأصول بالمليون دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الميزانيات المالية المختصرة

التعليق:

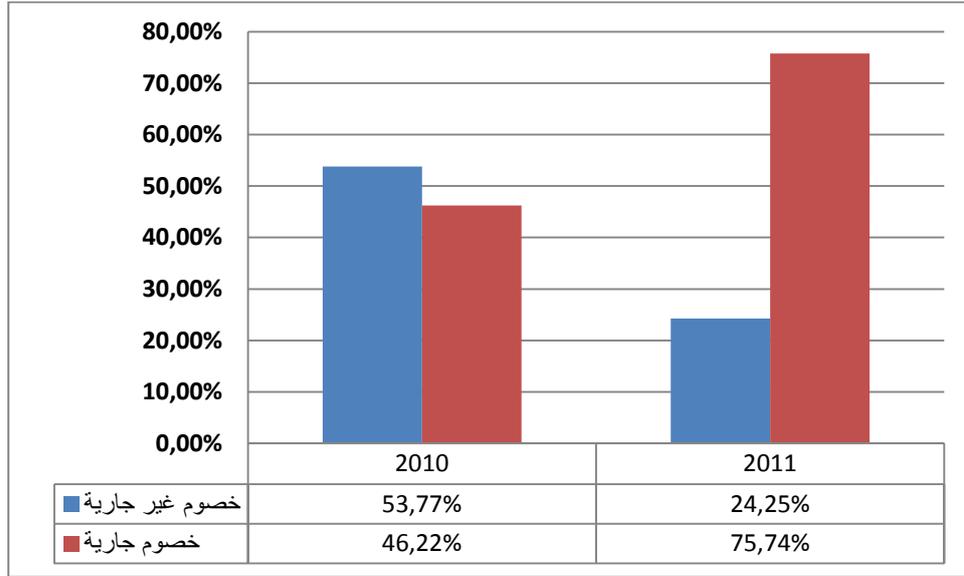
أما بالنسبة للشكل البياني رقم (03) أعلاه فيمكن القول أن الأصول غير الجارية لها أثر معتبر بالمقارنة بالأصول الجارية ضمن هيكل الأصول خلال سنتي الدراسة حيث نلاحظ أنها شهدت تزايد مستمر وذلك في سنة 2011 حيث قدرت بـ 116.84 مليون دينار جزائري من إجمالي الأصول سنة 2010 وارتفعت سنة 2011 إلى 172.84 مليون دينار جزائري.

في حين أن الأصول الجارية تشكل نسبة معتبرة وهامة ضمن هيكل الأصول، حيث تمثل 66.53 مليون دينار جزائري سنة 2010 وارتفعت بشكل كبير خلال سنة 2011 و قدرت بـ 214.74 مليون دينار جزائري وهذا نتيجة تأثير القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق ، قيم الاستغلال وبالشكل الأدق كان للقيم القابلة للتحقيق التأثير الأكبر في ذلك بحيث أنها تمثل مبالغ مرتفعة مقارنة بالعناصر الأخرى وخاصة في سنة 2011 .

2. دراسة عناصر الخصوم

في ما يلي شكل يوضح تطور عناصر الخصوم بالنسبة المئوية

الشكل رقم: (2- 4) يبين تطور عناصر الخصوم بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الميزانيات المالية المختصرة

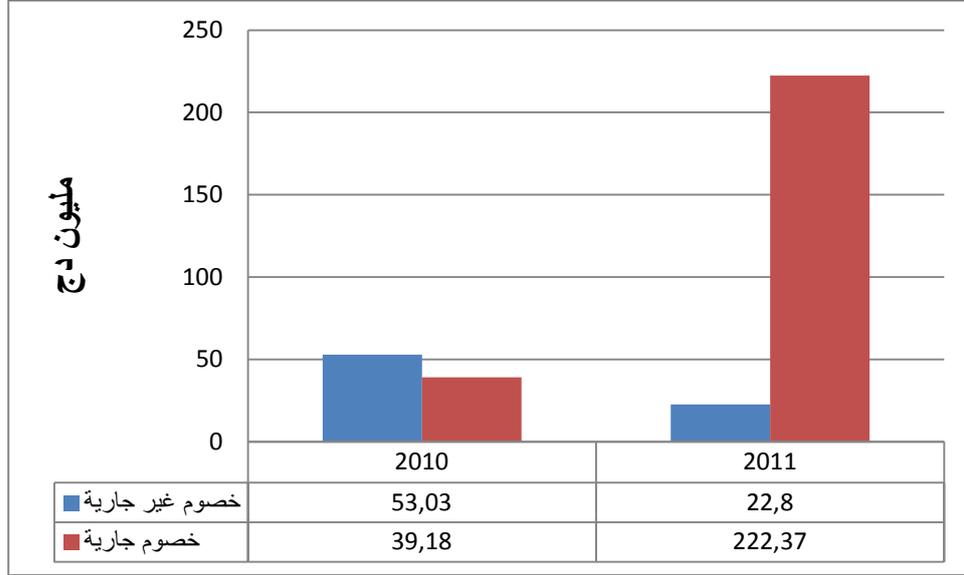
التعليق:

من خلال الشكل رقم (04) أعلاه يمكن القول أن خصوم غير جارية لها وزن ضعيف إلى حد ما أقل من حجم الخصوم الجارية ضمن هيكله الخصوم خلال سنتي الدراسة ، حيث شهدت انخفاض في سنة 2011 وكانت تقدر بـ 53,77 % في سنة 2010 لتتخفف في سنة 2011 إلى 24,25 % من إجمالي الخصوم .

أما فيما يتعلق بالخصوم الجارية فقد اتبعت سلوكا معاكسا للخصوم الغير جارية إذ شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 2011 ، حيث كانت تقدر بـ 46,22 % في سنة 2010 لترتفع إلى 75,74 % في سنة 2011 .

في ما يلي شكل يوضح تطور عناصر الخصوم بالمليون دينار جزائري :

الشكل رقم: (2- 5) يبين تطور عناصر الخصوم بالمليون دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الميزانيات المالية المختصرة

التعليق:

أما بالنسبة للشكل رقم (05) فيمكن القول أن الخصوم الغير جارية لم يكن لها وزن معتبر مقارنة بالخصوم الجارية ضمن إجمالي الخصوم حيث شهدت ارتفاع في سنة 2010 وكانت تقدر بـ 53,03 مليون دينار جزائري في سنة 2010 لتتخفف إلى 22,80 مليون دينار جزائري في سنة 2011 .

أما فيما يتعلق بالخصوم الجارية فقد كانت في الاتجاه المعاكس لسلوك، الخصوم الغير جارية حيث شهدت انخفاض في سنة 2010 فكانت تقدر بـ 39,18 مليون دينار جزائري في سنة 2010 لترتفع ارتفاعا كبيرا إلى 222,37 مليون دينار جزائري سنة 2011.

الفرع الثاني: تحليل وضعية الخزينة لفترة 2010 / 2011

أولا : باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي عادة على ثلاثة مؤشرات وهي:

- رأس المال العامل (FR) ؛
- احتياجات رأس المال العامل (BFR)؛
- الخزينة (TR).

1. رأس المال العامل (FR)

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل النظري وهناك أربعة أنواع لرأس المال العامل ويتم التركيز على رأس المال العامل الدائم .

وهو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة ونحاول بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة التي تم إعدادها لسنتي الدراسة مسبقا وعليه يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين وهما:

أ. بالنسبة لسنة 2010:

ط(1)

رأس المال العامل = خصوم غير الجارية - الأصول غير الجارية

رأس المال العامل = 98 635 390 - 84 770 580

18 220 428 - دج

=

ط2)

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم جارية

$$\text{رأس المال العامل} = 84\,770\,580 - 66\,550\,152$$

$$\boxed{18\,220\,428 \text{ - دج}} =$$

ب - بالنسبة لسنة 2011:

ط1)

رأس المال العامل = خصوم غير الجارية - الأصول غير الجارية

$$\text{رأس المال العامل} = 172\,852\,723 - 94\,030\,383$$

$$\boxed{78\,822\,340 \text{ - دج}} =$$

ط2)

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$\text{رأس المال العامل} = 293\,600\,295 - 214\,777\,955$$

$$\boxed{78\,822\,340 \text{ - دج}} =$$

التعليق:

رأس المال العامل الدائم سالب خلال سنتي محل الدراسة ، وهذا يعني أن الخصوم غير الجارية غير كافية لتغطية الأصول غير الجارية ، وفي هذه الحالة فالمؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام خصومها غير الجارية ، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع خصومها غير الجارية .

كما يمكن القول بشكل آخر ، أن السيولة لم تغطي المستحقات بصفة إجمالية ، ومن هنا سوف تواجه المؤسسة عدة مشاكل من جانب التوازن المادي وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع أو الاستدانة وهذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية مغطى من طرف الخصوم الجارية وهذا ما يشكل خطورة عليها.

ويرجع السبب لوجود رأس المال العامل السالب إلى تراكم الخسائر (تحقيق نتيجة نشاط سلبية) خلال سنتي الدراسة وبالتالي فهي تساهم في تخفيض قيمة الخصوم غير الجارية هذا من جهة ، كما أن مؤسسة سيفينكو تتميز بكبر حجم استثماراتها والمتمثلة في الغالب في الأراضي ، المباني ، المعدات ، الأدوات... الخ وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في ارتفاع قيمة الأصول غير الجارية للمؤسسة من جهة أخرى.

وعليه يمكن القول أن هناك اختلاف في التوازن المالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يستدعي من المؤسسة أن تسعى إلى إعادة تكوين رأسمال عامل موجب من خلال انتهاج إحدى الأساليب أو الطرق التي تساهم بشكل إيجابي في تحسين من مستوى رأسمال العامل ورفعته لكن مع شرط أن لا يكون ارتفاعا مستمرا يتجاوز الحد الأقصى له ونذكر من بين هذه الطرق ما يلي:

- زيادة رأسمال المؤسسة ؛
- الحصول على خصوم غير جارية ؛
- التخلي عن بعض الأصول غير الجارية بالبيع ؛
- الاستفادة من الأرباح المحققة والغير موزعة .

2 - احتياج رأس المال العامل (BFR)

تتمثل الاحتياجات في رأس مال العامل في الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها وهذا الفرق يعبر عن حاجة المؤسسة إلى خصوم غير جارية ، إلا أنه من مصلحة المؤسسة مراعاة هذا الفرق في مختلف حالاته (سالبة ، موجبة ، معدومة) وتسويته من أجل الحفاظ على توازنها المالي وعليم سيتم حساب الاحتياج في رأس المال العامل لسنتي محل الدراسة ومن ثم تحليل النتائج المحصل عليها والتعليق عنها .

وبالاستناد إلى الميزانية المالية المختصرة التي تم إعدادها لسنتي الدراسة مسبقا، نقوم بحساب الاحتياج في رأس مال العامل من خلال القانون التالي:

$$\text{الاحتياج في رأس مال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{السلفات المصرفية})$$

ويمكن حسابه في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3) : يوضح حساب احتياجات رأس مال العامل لسنتي الدراسة

البيان	السنوات	2010	2011
الأصول الجارية - القيم الجاهزة		27 712 307	178 940 276
الخصوم الجارية - السلفات المصرفية		84 770 580	293 600 295
الاحتياج في رأس مال العامل		- 57 058 273	- 114 660 019

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانيات المالية المختصرة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل ظهرت سالبة بأكملها خلال سنتي الدراسة، وهذا ما يفسر تغطية الموارد للاحتياجات مع وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال بمقدار 57058273 - دج في سنة 2010 و 114660019 - دج في سنة 2011 .

الفصل الثاني ————— دراسة حالة مؤسسة سيفينكو

وبعبارة أخرى فالوضعية السالبة للاحتياج في رأس المال العامل تعني أن الموارد الدورية (الخصوم الجارية) أصبحت لا تمول الاحتياجات الدورية (الأصول الجارية والقيم الجاهزة) المتعلقة بدورة الاستغلال فقط ، بل هناك فائض في التمويل وهذا يوحي بأن سرعة دوران الخصوم الجارية خلال سنتي الدراسة أكبر من سرعة دوران الاحتياجات الدورية وهذا بسبب عدم التزامن بين التدفقات المتولدة عن دورة الاستغلال والاحتياجات المتولدة عنها .

3 - الخزينة (TR):

الخزينة هي مجموع القيم المالية (أي حجم السيولة النقدية الفعلية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة) وهي المحور الأساسي في تسيير السيولة فهي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة فعلياً ، أي صافي القيم الجاهزة وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة.

سوف نقوم بحساب خزينة المؤسسة خلال سنتي الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 4): يوضح حساب الخزينة لسنتي الدراسة الوحدة: دج

البيان	السنوات	2010	2011
رأس مال العامل		- 18 220 428	- 78 822 340
احتياجات رأس مال العامل		- 57 058 273	- 114 660 019
الخزينة		38 837 845	35 837 679

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (2-1) والجدول رقم (2-2)

التعليق:

تمثل الخزينة الفرق بين رأس مال العامل واحتياجات رأس المال العامل وبالتالي فهي تعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه ، ومن خلال الجدول رقم (04) المبين أعلاه ، يلاحظ أن الخزينة كانت موجبة خلال سنتي الدراسة ، بالرغم من أن كل من رأس مال العامل والاحتياج في رأس المال العامل كانا سالبين خلال فترة الدراسة

الفصل الثاني _____ دراسة حالة مؤسسة سيفينكو

إلا أن حجم الاحتياج في رأس المال العامل كان أكبر من رأس المال العامل، كما لاحظنا أيضا أن السلفات المصرفية معدومة، وعليه يمكن استنتاج أن الخزينة تمثل القيم الجاهزة في حد ذاتها.

وعليه نجد أن مؤسسة (سيفنكو) قد حققت أعلى مستوى خزانة لها بلغ 38837845 دج في سنة 2010 لتشهد انخفاضاً محسوساً في السنة الموالية 2011 حيث بلغت حيث بلغت 35837679 دج نتيجة التراجع المسجل في القيم الجاهزة.

وبشكل عام، فالخزينة كانت موجبة خلال سنتي الدراسة، إلا أنه على المؤسسة احترام الحدود المعقولة للسيولة الواجب توفرها من أجل أداء نشاطها.

ويمكن تلخيص كل ما تعرضنا إليه سابقاً بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الاحتياج في رأس مال العامل، الخزينة) في الجدول التالي:

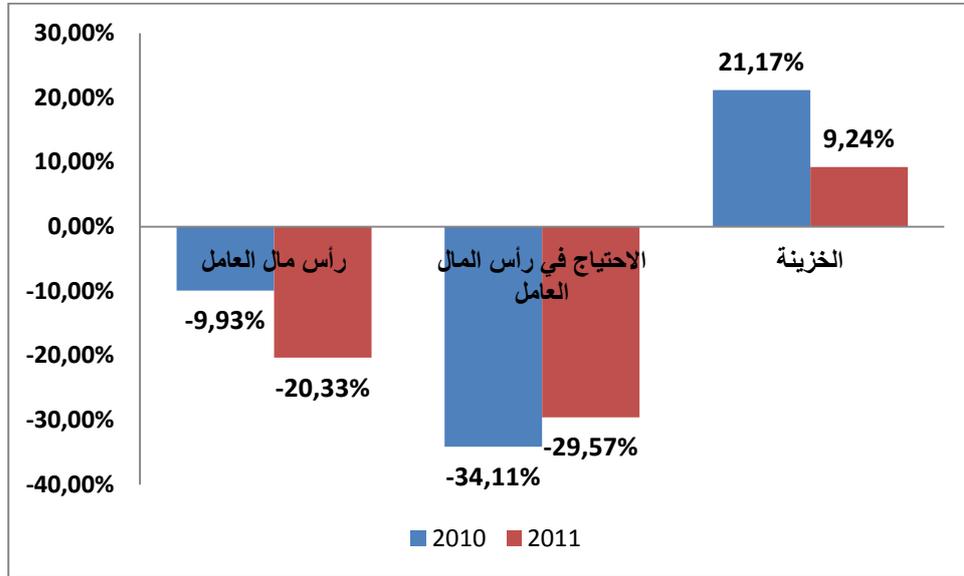
الجدول رقم (2 - 5) : يوضح مؤشرات التوازن المالي بالنسبة المئوية لسنتي الدراسة

2011		2010		السنوات البيان
النسبة %	المبلغ (دج)	النسبة %	المبلغ (دج)	
20,33 % -	- 78 822 340	9,93 % -	- 18 220 428	رأس مال العامل
29,57 % -	- 114 660 019	31,11 % -	- 57 058 273	الاحتياج في رأس العامل
09,24 %	35 837 679	21,17 %	38 837 845	الخزينة
100 %	387 630 678	100 %	183 405 971	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الميزانية المالية المختصرة

وفي ما يلي شكل يوضح تطور مؤشرات التوازن المالي بالنسبة المئوية

الشكل رقم (2 - 6) : يوضح تطور مؤشرات التوازن المالي بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول رقم (05)

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن رأس مال العامل والاحتياج في رأس المال العامل سالبين ، أما الخزينة فظهرت موجبة ففي سنة 2010 قدر رأس مال العامل بـ 9,93 % والاحتياج في رأس مال العامل بـ 34,11 % ، أما في سنة 2011 فبلغ رأس مال العامل 20,33 % والاحتياج في رأس المال العامل قدر بـ 29,57 % كما أن الخزينة ظهرت موجبة وذلك بنسبة 21,17 % في سنة 2010 أما في سنة 2011 بنسبة 9,24 %

ثانيا : باستخدام النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع هي أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل .

يمكن تتبع تطور نشاط المؤسسة موضوع الدراسة انطلاقاً من مجموعة النسب المالية والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المالية التي تم الحصول عليها ، وسنقتصر في دراستنا على حساب نسب السيولة فقط باعتبارها مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة على مستوى الخزينة من خلال دراسة وتحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة في تاريخ استحقاقها والمتمثلة في :

- نسبة السيولة العامة: (نسبة التداول)؛
- نسبة السيولة المختصرة؛
- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) .

انطلاقاً من الميزانية المختصرة يمكن حساب النسب المذكورة أعلاه، ومن ثم التعليق على النتائج وذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6) : حساب نسب السيولة

النسب	السنوات	2010	2011
السيولة العامة		0,78	0,73
السيولة المختصرة		0,74	0,46
السيولة الجاهزة		0,45	0,12

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الميزانيات المالية المختصرة

التعليق:

1- نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة لم تتجاوز الواحد (01) خلال سنتي الدراسة ، هذا ما يعني عدم إمكانية المؤسسة تغطية الخصوم الجارية بموجوداتها (أصولها) الجارية أي وجود رأس مال عامل سالب خلال فترة الدراسة وهذا ما يعبر عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة ، وفي المقابل فإن ارتفاع النسب عن الواحد الصحيح يعني أن للمؤسسة قدرة وإمكانية على الإبقاء بالتزاماتها تجاه الدائنين ، وبعبارة

أخرى أن الأصول الجارية ممولة بالخصوم الجارية والجزء المتبقي يوجه إلى تمويل الأصول غير الجارية وليس في صالح المؤسسة الاستمرار في هذه الوضعية لفترة سنتين.

بشكل عام يتبين أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضح غرق المؤسسة في الديون وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها في الآجال المحددة.

2 - نسبة السيولة المختصرة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول الجارية سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة في سنة 2010 قدرت ب 0.74 وفي سنة 2011 قدرت ب 0.46 وهي أقل من الواحد عموماً في فترة الدراسة، الشيء الذي يفسر تغطية الخصوم الجارية للأصول الجارية دون احتساب قيمة المخزون السلعي إلا أن هذا الأخير يمثل نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالعناصر الأخرى المشكلة للأصول الجارية.

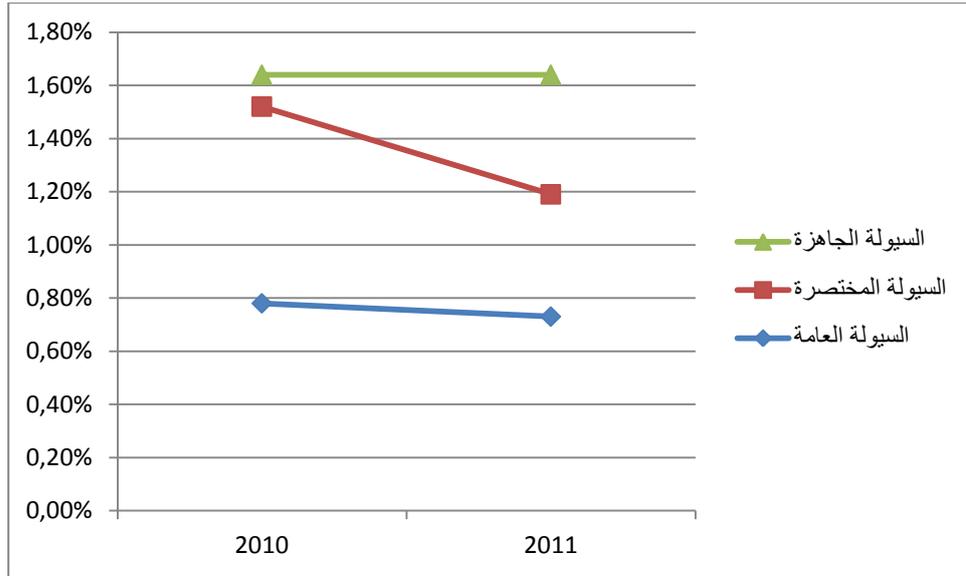
3- نسبة السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكثر دقة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل حقوقها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6 ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة قدرت ب 0.45 في سنة 2010 خلال فترة الدراسة .

أما في سنة 2011 فبلغت 0.12 أو ما يقارب الحد الأدنى للقيمة النموذجية (0.2) وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بقدر ضعيف إلى حد ما من السيولة والذي يشكل صعوبة نوعاً ما في الالتزام بتسديد ما عليها.

ومن أجل توضيح النسب المحسوبة في الجدول سابقا أكثر فأكثر ، يمكن الاستعانة بالتمثيل البياني في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2 - 7) : يوضح التمثيل البياني لتطور نسب السيولة خلال فترة الدراسة (2010 / 2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (06)

التعليق:

بشكل عام ومن خلال هذا التمثيل البياني يمكن ملاحظة أن هناك تماثل بالنسبة للسيولة العامة لسنتي الدراسة من حيث معدلي السيولة العامة، غير أن السيولة المختصرة لم يكن هناك تماثل خلال فترة الدراسة حيث كانت تقدر بـ 0,74 % في سنة 2010، أما في سنة 2011 فقد بلغت 0,46 % .
وفيما يخص السيولة الجاهزة فبلغت 0,45 % في سنة 2010 وكانت نسبة معتبرة ، وشهدت انخفاضاً كبيراً لتصل إلى مستوى ضعيف جداً وهذا في سنة 2011 كانت تقدر بـ 0,12 % إلا أن هذا المستوى من السيولة غير مرغوب فيه عموماً على أساس أن قيمتها لم تتجاوز الواحد الصحيح الشيء الذي يثبت عدم قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين .

المطلب الثاني: إعداد مخطط الخزينة وجدول تدفقاتها

الفرع الأول: تحليل السيولة عن طريق مخطط إعداد الخزينة

هذه المؤسسة لم تكن تعد مخططات للخزينة وكانت تعتمد على الإيرادات والنفقات أي لم يكن لديها تنظيم معين، ف منذ سنة 2013 أصبحت هذه المؤسسة تقوم بإعداد مخطط لخزنتها يكون يوميا أو شهريا أو سنويا وفق للملحق رقم (05).

الفرع الثاني: تحليل السيولة عن طريق جدول تدفقات الخزينة

حاولنا فيما سبق تحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من حساب مؤشرات التوازن المالي وحساب نسب السيولة، للوصول كنتيجة إلى تحديد رصيد الخزينة، وهذا ما يدخل ضمن التحليل المالي الساكن.

ومن اجل التدقيق أو التفصيل نوعا ما في تقدير الحجم الحقيقي للسيولة النقدية المتوفرة لدى المؤسسة ، جاءت قائمة التدفقات النقدية بغية تفسير كيفية تشكل الخزينة على مستوى المؤسسة ، وهذا من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وذلك من خلال تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المؤسسة وفي هيكلها المالي بما في ذلك درجة السيولة وقدرتها على سداد ديونها ، كما تبين توقيت التدفقات من اجل أن تتوافق مع ظروف المؤسسة ومحيطها لإعداد قائمة التدفقات النقدية لابد من إتباع إحدى الطرق المتعارف عليها.

وعليه ، نحاول التطرق إلى بناء جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة حيث انه هو الذي يوصي به النظام المحاسبي المالي الجديد .

الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة سيفينكو

الجدول رقم : (2 - 7) يوضح سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة سيفينكو خلال سنتي الدراسة

N-1	N	البيان
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
573 249 035,00	531 740 752,42	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
- 458 788 436,57	- 512 945 893,73	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
- 1 564 304,64	- 2 296 643,33	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
1 677 943,80	2 035 533,78	الضرائب عن النتائج المدفوعة
114 574 237,59	18 533 749,14	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
- 20 522 272,57	76 770 329,92	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		تحصيلات أخرى
94 051 965,02	95 304 079,06	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
- 208 558 875,69	- 128 919 368,81	المحسوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية
77 224 586,82	58 570 329,92	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية
- 41 175 201,95	- 45 375 882,16	المحسوبات عن اقتناء تقييدات مالية
		التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية
		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص و الأقسام المقبوضة من النتائج المستلمة
- 172 509 490,82	- 115 724 921,05	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
		الحصص و غيرها من التوزيعات المقام بها
79 719 423,00	59 258 564,13	التحصيلات الأتية من قروض و اليون ا
		تسديدات القروض و الديون الأخرى
79 719 423,00	59 258 564,13	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
1 261 897,20	38 837 722,14	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
	1 261 897,20	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1 261 897,20	40 099 743,02	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
1 261 897,20	38 837 845,82	موال الخزينة خلال الفترة
- 13 049 062,91	3074606.07	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة

التعليق :

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المؤسسة خلال سنة 2010 لها تدفق موجب أي أنها تحقق فائض في التدفقات النقدية والذي يقدر بـ 1 261 897,20 دج ويعود هذا إلى التدفقات النقدية التشغيلية التي تمثل نسبة 60 % من إجمالي التدفقات النقدية لذا تعتبر المورد الأساسي للتدفقات بالنسبة للمؤسسة ، ولكن خلال سنة 2011 شهدت ارتفاعا في التدفقات النقدية لتصل إلى 38 837 722,14 دج وهذا من خلال الفائض الذي أحدثته تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية .

ومن هذا التعليق نلاحظ أن مؤسسة سيفينكو خلال سنتي الدراسة حققت فائض موجب في دورتي الاستغلال والتمويل ، ماعدا دورة الاستثمار فكانت سالبة أي أن مؤسسة سيفينكو تحصلت عن عمليات التنازل عن تسيّيات عينية أو معنوية إما مسحوباتها عن اقتناء تسيّيات عينية أو معنوية وعن اقتناء تسيّيات مالية كانت سالبة أي لم تقم بالزيادة خلال سنتي الدراسة وهذا هو سبب عجزها .

أما بالنسبة لدورة التمويل ن نجد أن المؤسسة قد حققت خزينة موجبة على مستوى عمليات التمويل ، على الرغم من أنها لم تقم بالتحصيلات من أعقاب إصدار الأسهم والحصص من التوزيعات التي تم القيام بها ولكنها تحصلت على فائض موجب من القروض والديون .

خلاصة الفصل

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة سيفنكو وبالاعتماد على مختلف وثائقها المالية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنتين متتاليتين ، ومن خلال ما تقدم فيها من التحليل الذي يضمن الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة ، حساب مختلف نسب السيولة ، مؤشرات التوازن المالي ، وجدول تدفقات الخزينة للوضع المالي للمؤسسة بشكل عام وتحديد وضعية الخزينة خلال سنتي الدراسة بشكل خاص ، فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها والوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية مستقرة نوعا ما خلال فترة الدراسة

الأختام

لقد شمل موضوع هذا البحث دراسة أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة ، وذلك لما لها من أهمية على التوازن المالي في المدى القصير ، حيث أن كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها المباشر على الخزينة ن هذه الخيرة تعتبر صورة تترجم فيها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة .

كما ان موضوع إدارة السيولة هو موضوع شامل للسيولة الجاهزة والغير جاهزة حيث أن مؤسسة سيفنكو اغلب سيولتها جاهزة وفورية الهدف الذي تلجأ إليه أي مؤسسة هو تحقيق خزينة موجبة ، حيث إن الاهتمام الأولي لمسير الخزينة هو ضمان استمراريتها الذي لا يتم إلا بتسديد ديونها في مواعيدها وليس التسيير الجيد للخزينة حيث يكمن فقط في عمليات التحصيل والإنفاق لكن المر يتعدى ذلك ليصبح عبارة عن مجموعة من القرارات الإجراءات التي تدخل ضمن عمليات تسيير المخاطر المالية حيث تهدف إلى إحداث التوازن المالي للمؤسسة .

وكل هذه المعلومات الخاصة بالسيولة لها تأثيرا على أدائها المالي ، ففي حالة إن المؤسسة تحقق هامش ربح وتكون هي الرائد في السوق فهنا يكون الأداء المالي جيد ، فنقول أن هناك علاقة طردية بين إدارة السيولة والأداء المالي .

وغالبا ما تسعى المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها للموارد والإمكانيات المتاحة بشكل فعال ، وذلك بهدف تحسين أدائها ، كما يعتبر إعداد مخطط وجدول تدفقاتها وسيلة هامة ومفيدة في اتخاذ القرارات مما يسمح للمؤسسة بالوقوف على الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب ، كما تحظى عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بأهمية كبيرة وتحدد وضعية المؤسسة اتجاه حالة معينة وتتطلب هذه العملية توفر مجموعة من المعلومات والسياسات ، وبناء على ما جاءت به هذه الدراسة نحصل على ما يلي :

نتائج البحث :

- من خلال الدراسة النظرية تبين أن المؤسسة تعتمد على أموال خزينتها والخاصة بها حيث تمثل لها الأداة الدقيقة والمستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها؛
- بشكل عام ، يمكن القول أن المؤسسة تعاني إختلالا في التوازن المالي على المدى الطويل (خلال فترة الدراسة ، ناتج عن تحقيق مستوى رأس مال عامل سالب ، مما يستدعي من المؤسسة أن تسعى إلى إعادة تكوين رأس مال عامل موجب ، وهذا من خلال انتهاج إحدى الأساليب أو الطرق التي تساهم بشكل إيجابي في التحسين من مستوى رأس مال العامل إلى الإيجابية .

ونذكر من بين الطرق مايلي :

- ✓ زيادة رأس المال ؛
 - ✓ الحصول على ديون طويلة الأجل ؛
 - ✓ تكوين الاحتياط؛
 - ✓ التخلي عن بعض الأصول الجارية للبيع؛
 - ✓ الأرباح المحققة وغير الموزعة.
- ومن جهة أخرى ، فقد توصلنا إلى أن الوضعية السالبة للاحتياج في رأس مال العامل تعني أن الموارد الدورية (قروض قصيرة الأجل) أصبحت لا تمول الاحتياجات الدورية (قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحصيل) المتعلقة بدورة الاستغلال فقط.
 - أما فيما يتعلق بمؤشر الخزينة ، وعلى أساس أنها تمثل الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل ، فهي تعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه .

- ومن خلال نتائج التحليل المتوصل إليها في دراستنا فقد لاحظنا أن الخزينة كانت موجبة خلال سنتي الدراسة ، بالرغم من أن كل من رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل سالبين خلال فترة الدراسة إلا أن حجم الاحتياج في رأس المال العامل كان أكبر من رأس المال العامل ، إضافة إلى أن قيمته كانت سالبة ، ومنه تتكون نتيجة الفارق موجبة ، كما لاحظنا أيضا ، أن السلفات المصرفية معدومة ، وعليه يمكن إستنتاج أن الخزينة تمثل القيم الجاهزة في حد ذاتها وهو تثبته العلاقة التي تحسب بها الخزينة (الخزينة الصافية = القيم الجاهزة _ السلفات المصرفية) .

- وفيما يتعلق بتحليل الخزينة من منظور جدول تدفقات الخزينة فقد سجلنا النتائج التالية :
 - ✓ نجد أن سيفنكو عاجز عن توليد خزينة الاستثمار حيث تعتبر سالبة خلال سنتي الدراسة و بالرغم من تحقيق تغيير موجب على مستوى خزينة الاستغلال و التمويل ، إلا أنها لم تتمكن من توليد سيولة كافية لتغطية هذا العجز ،
 - ✓ وبشكل عام وفي ظل عدم وجود توليد سيولة في دورة الاستثمار ، تستدعي هذه الحالة من سيفنكو إعادة النظر و البحث في تحقيق التوازن على مستوى تدفقات خزينة الاستثمار .
- لاحظنا أن مؤسسة سيفنكو لم تكن تقم بإعداد مخططات لخزيتها خلال سنتي الدراسة ولا حتى جدول تدفقات الخزينة .
- كذلك لاحظنا أن هدفها هو صناعة المباني الجاهزة و إنما يكون تحت الطلب من طرف زبائنها.

اختبار الفرضيات:

- تعتبر إدارة السيولة أداة للتخطيط والرقابة على السيولة النقدية والغير النقدية في المؤسسات بصفة عامة؛
- نفي الفرضية الثانية ، بحيث تتمثل أدوات إدارة السيولة في مخطط إعداد الخزينة و جدول تدفقاتها فقط بل تتعدى إلى أكثر من ذلك فتشمل جدول متعدد السنوات ، جدول التمويل الخ؛
- تتم دراسة وضعية السيولة في المؤسسة عن طريق حساب النسب والمؤشرات الخاصة، وهذا لتحليل الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة؛
- نفي الفرضية الرابعة، وهو ما يظهر من خلال الدراسة الميدانية فالمؤسسة تمارس نشاط تسير الخزينة الذي يكون له تأثير بارز على الوضعية المالية للمؤسسة ككل.

الاقتراحات:

- نظر لأهمية إدارة السيولة في المؤسسة فإنه لا بد من ضرورة قيام المستثمرين و المستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها الإدارة لإتخاذ القرارات المالية المناسبة ؛
- القيام بدراسة مشاهمة لهذه الدراسة من حيث المنهجية وان يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة ؛
- بذل مجهودات من أجل تفعيل دورة الاستثمار والتي تؤثر بشكل كبير على التغير الإجمالي على مستوى الخزينة ؛
- البحث عن أفضل بديل لتوظيف الفوائض النقدية واختيار أفضل المصادر لتمويل العجز؛

العلم راجع

1- الكتب

1- 1 : قائمة الكتب باللغة العربية

- 1- أحمد فريد مصطفى ، محمد عبد المنعم غفار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .
- 2 - الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) :دروس وتطبيقات ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .
- 3 - أنس البكري ، وليد صافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ،2006 .
- 4 - خالد الأمين عبد الله ، إدارة البنوك في النظرية والتطبيق ، مكتب الحيلاء ، القاهرة ، 1983 .
- 5 - زغيب مليكة،بوشنقىر ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،2010.
- 6- مبارك لسوس _التسيير المالي، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2012 .
- 7- منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة ،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ،2003 .
- 8- نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية ، مطبعة سامي ، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية .
- 9- سيد الهوارى إدارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1981 .
- 10 - يوسف عبد الله الشيبلي ، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية ، المملكة العربية السعودية .

2.1 : قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

11– Omar BOUKHEZAR , la finance de l'Enterpris : diagnostic , contrôle, décision , OPU , Alger, 1981.

12- Hubert de la bruslerie Catherine eliez, **trésorerie déntreprise,gestin des liquiditis et des riskies**, 2^e èdition, dunod ,2009.

2- المذكرات

13 - اليمين سعادة ،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة أعمال ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009.

14- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشور، كلية التجارة قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

15 - بوخلوه باديس، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم التجارية ، تخصص : إدارة أعمال ، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2003.

16- سرين سميح أبو رحمه ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة_، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009 .

17- شمس الدين التجاني ، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص : مالية مؤسسة ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010.

18 - عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : تسيير المؤسسات الصناعية ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2001 .

3-الملتقيات:

19 - أكرم لال الدين ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة، 25، 29 ديسمبر 2010 .

20- حسين حسين شحاتة ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأدوات ، بحث مقدم للدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة 29/25 ديسمبر 2010 .

21 - عز الدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة و الأداء ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، بدون سنة .

22- ياسر عبد طه الشرف ، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني الجامعة ، الجامعة في التجارة. كلي في التجارية الدراسات وحدة تقيمه الذي الدراسي ، ورقة بحثية مقدمة لليوم الإسلامية ، غزة ، بدون سنة .

4- المواقع الإلكترونية:

23 - محمد جبار الضائع ، رضا صاحب أبو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية ، تاريخ الإطلاع 28 / 02 / 2013 :42 . www.mng kufauniv.com

24 - دون كاتب للمقال ، نظريات إدارة السيولة ، <http://vb.arabsgate.com> ، تاريخ الإطلاع /28 /02 /2013 :40 .

25—M . Camille some. Generalttessur la tresorerie . <http://www.memoireonline.com> .site visité le . 08/03/2013 a 02:15 .

الملاحق

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS
 Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 31/12/10

BILAN (PASSIF)

	N	N - 1
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	11 700 000	11 700 000
Capital non appelé		
Primes et réserves – Réserves consolidés (1)	4 719 423	4 719 423
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net – Résultat net du groupe (1)	39 376 826	15 416 317
Autres capitaux propres – Report à nouveau	42 839 141	30 351 923
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	98 635 390	62 187 664
<u>PASSIFS NON – COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
<u>PASSIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	60 187 253	54 044 053
Impôts	2 859 017	8 299 473
Autres dettes	21 724 309	43 669 707
Trésorerie passif		64 287 696
TOTALL III	84 770 580	170 300 931
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)	183 405 971	232 488 595

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS

Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGE

Exercice clos le 31/12/11

BILAN (PASSIF)

	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	75 000 000	11 700 000
Capital non appelé		
Primes et réserves – Réserves consolidés (1)	4 719 423	4 719 423
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net – Résultat net du groupe (1)	14 310 960	39 376 826
Autres capitaux propres – Report à nouveau		42 839 141
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	94 030 383	98 635 390
PASSIFS NON - COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	236 090 137	60 187 253
Impôts	2 648 941	2 859 017
Autres dettes	20 285 434	21 724 309
Trésorerie passif	34 575 782	
TOTAL III	293 600 295	84 770 580
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)	387 630 678	183 405 971

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS

Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 31/12/10

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	Montants bruts	Amortissements Provision et perts de valeurs	Net	Net
ACTIES NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	128 000	128 000		
Immobilisations corporelles				
Terrains	7 923 716		7 923 716	4 584 300
Bâtiments	31 048 350	13 880 451	17 167 898	19 336 068
Autre immobilisations corporelles	90 950 200	44 561 878	46 388 321	28 997 262
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titre mis en équivalence				
Autre participation et créance rattachées				
Autre titres immobilisés				
Prêts et autre actifs financier non courants	45 375 882		45 375 882	48 642 955
Impôts différés actif				
Total actif non courant	175 426 149	58 570 329	116 855 819	101560 586
Actifs courants				
Stocks et encours	3 286 394		3 286 394	5 285 394
Créances et emplois assimilés				
Clients	24 425 912		24 425 912	91 972 329
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés	0		0	15 835 549
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financier courants				
Trésorier	38 837 845		38 837 845	9 375 268
TOTAL ACTIF COURANT	66 550 152		66 550 152	130 928 008
TOTAL GENERAL ACTIF	241976 301	58 570 329	183 405 971	232 488 595

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS
 Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 31/12/11

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N - 1
	Montants bruts	Amortissements Provision et perts de valeurs	Net	Net
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	128 000	128 000		
Immobilisations corporelles				
	7 923 716		7 923 716	7 923 716
	50 424 826	16 104 787	34 320 038	17 167 898
	150 425 565	60 991 799	89 433 765	46 388 321
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
	41 175 201		41 175 201	45 375 882
Total actif non courant	250 077 310	77 224 586	172 852 723	116 855 819
Actifs courants				
Stocks et encours	79 687 448		79 687 448	3 286 394
Créances et emplois assimilés				
	67 999 529		67 999 529	24 425 912
	31 253 298		31 253 298	0
Disponibilités et assimilés				
	35 837 679		35 837 679	38 837 845
TOTAL ACTIF COURANT	214 777 955		214 777 955	66 550 152
TOTAL GENERAL ACTIF	464 855 265	77 224 586	387 630 678	183 405 971

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS

Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 01/01/10 au 31/12/10

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (en dinars)	Crédit (en dinars)	Débit (en dinars)	Crédit (en dinars)
Vents de marchandises				
Productions vendue	Produits fabriqués	545 785 884		495 736 900
	Prestations de services	89 940 705		703 504
	Ventes de travaux			
<u>Produits annexes</u>				
<u>Rabais, remises, restournes, accordés</u>				
Chiffre d'affaire net des rabai, remises, restournes,		635 726 589		496 440 404
Production stockés et déstockés				
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
Production de l'exercice		635 726 589		496 440 404
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	438 868 864		337 152 034	
Autres approvisionnement				
Variation des stocks				
Achats d'études et de présentation de services	18 400			
Autres consommations	664 266		845 807	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		328 918		
Services extérieurs	Sous -traitance générale			
	Locations	94 958	3 165 179	
	Entretins, réparation et maintenance	402 438	883 107	
	Primes d'assurances	221 119	1 139 506	
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	502 070	1 850 500	
	Publicité	178 325	431 498	
	Diplacement missions et réceptions			
Autres services	13 346 497		8 587 995	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-consommation de l'exercice	453 968 020		354 055 630	
III- valeur ajoutée d'exploitation(I-II)		181 758 569		142 384 773

La suite sur la page suivante

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS

Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 01/01/10 au 31/12/10

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit(en dinars)	Credit (en dinars)	Débit(en dinars)	Débit(en dinars)
Charges de personnel	118 476 490		107 505 198	
Impôts et taxes et versement assimilés	12 787 161		10 036 530	
IV-exédent brut d'exploitaion		50 494 917		24 843 053
<u>Autres produits opérationnels</u>		649 885		
Autres charges opérationnelles	200 094		125 000	
Dotation aux amortissements	11 482 624		9 605 451	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprises sur perte de valeur et provisions				
V-résultat opérationnel		39 462 084		15 112 601
Produits financiers				
Charges financiers	7 839			
VI-résultat financier	7 839			
VII- résultat ordinaire (V+VI)		39 454 245		15 112 601
Eléments extraordinaires (produits) (*)		41 126		303 717
Eléments extraordinaires (charges) (*)	118 544		O	
VIII—résultat extraordinaire	77 418			303 716
Impots exigibles sur résultats				
Impots diffirés(variation) sur résultats ordinaire				
IX-résultats net de l'exircices		39 376 826		15 416 317

(*) A détaillé sur état annexe à joindre

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS
 Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 01/01/11 au 31/12/11

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit (en dinars)	Crédit (en dinars)	Débit (en dinars)	Crédit (en dinars)
Vents de marchandises				
Productions vendue				
Produits fabriqués		632 436 401		545 785 884
Prestations de services				89 940 705
Ventes de travaux				
<u>Produits annexes</u>				
Rabais, remises, restournes, accordés		2		
Chiffre d'affaire net des rabai, remises, restournes,		632 436 403		635 726 589
Production stockés et déstockés				
Production immobilisée				
Subvention d'exploitation				
Production de l'exercice		632 436 403		635 726 589
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	405 120 878		438 868 864	
Autres approvisionnement				
Variation des stocks				
Achats d'études et de présentation de services			18 400	
Autres consommations	380 554		664 266	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				328 918
Services extérieurs				
Sous –traitance générale	35 728			
Locations	49 953 389		94 958	
Entretins, réparation et maintenance	2 109 245		402 438	
Primes d'assurances	1 878 967		221 119	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	10 648 444		502 070	
Publicité	227 500		178 325	
Diplacement missions et réceptions				
Autres services	6 866 651		13 346 497	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II- consommation de l'exercice	477 221 359		453 968 020	
III- valeur ajoutée d'exploitation(I-II)		155 215 043		181 758 569

La suite sur la page suivante

Désignation de l'entreprise : SARL CIVENCO

Activité : CONSTRUCTION METALLIQUE / TRX BATI MENTS

Adresse : CITE HAIZ 2 GPE L N° 01 DEB ALGER

Exercice clos le 01/01/11 au 31/12/11

RUBRIQUES	N		N - 1	
	Débit(en dinars)	Credit (en dinars)	Débit(en dinars)	Débit(en dinars)
Charges de personnel	105 232 342		118 476 490	
Impôts et taxes et versement assimilés	15 149 468		12 787 161	
IV-exédent brut d'exploitaion		34 833 232		50 494 917
<u>Autres produits opérationnels</u>		9 382		649 885
Autres charges opérationnelles	1 877 398		200 094	
Dotation aux amortissements	18 654 256		11 482	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprises sur perte de valeur et provisions				
V-résultat opérationnel		14 310 960		39 462 084
Produits financiers				
Charges financiers			7 839	
VI-résultat financier			7 839	
VII- résultat ordinaire (V+VI)		14 310 960		39 454 245
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)			118 544	
VIII—résultat extraordinaire			77 418	
Impots exigibles sur résultats				
Impots diffirés(variation) sur résultats ordinaire				
IX-résultats net de l'exircices		14 310		39 376 826

(*) A détaillé sur état annexe à joindre

SPA CIVENCO SITUATION DE LA TRESORERIE	JANVIER 2013			FEVRIER 2013		
	Prevision	Réalisation	%	Prevision	Réalisation	%
Solde de départ	0,00	0,00		0,00	0,00	
Projet TAM						
Projet ENTP						
Clients						
Cautions						
Autres						
TOTAL.....	0,00	0,00		0,00	0,00	
Fournisseurs						
Achat au comptant						
Chèques Al Salam Mourabaha						
Catring AGRO INVEST COM						
Soustractions						
Honoraires						
Locations						
Réparations						
Transport						
Assurances						
Téléphone et poste						
Salaires et charges sociales						
Taxes						
Loyer ALC						
Loyer SNL						
Role TVA Rééchlonné						
Caution CGMP						
SICAM / Cockotte ciment						
Investissements						
Autres						
Associés						
TOTAL.....	0,00	0,00		0,00	0,00	
Solde final	0,00	0,00		0,00	0,00	

الفصل ريس

I.....	الإهداء
II.....	شكر
III.....	الملخص
IV.....	قائمة المحتويات
V.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
VII.....	قائمة الملاحق
ب.....	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
01.....	للموضوع
02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة السيولة
03.....	الفرع الأول: مفهوم السيولة و مكوناتها
03.....	أولا: تعريف السيولة
04.....	ثانيا: عناصر السيولة
05.....	ثالثا: مكونات السيولة
05.....	الفرع الثاني: مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها
05.....	أولا: تعريف إدارة السيولة

- 06.....ثانيا: مرتكزات إدارة السيولة.
- 06.....ثالثا: نظريات إدارة السيولة.
- 07.....1- نظرية القرض التجاري.
- 07.....2- نظرية الدخل المتوقع.
- 07.....3 - نظرية إمكانية التحويل.

المطلب الثاني: أدوات تحليل السيولة في

المؤسسة.....08.

الفرع الأول: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي و النسب

المالية.....08.

- 08.....أولا: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي.
- 08.....1- رأس المال العامل.
- 09.....2- احتياجات رأس المال العامل.
- 09.....3- الخزينة.
- 09.....ثانيا: تحليل السيولة عن طريق النسب المالية.
- 10.....1- نسبة السيولة العامة.
- 10.....2 - نسبة السيولة المختصرة.
- 11.....3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية).
- 11.....الفرع الثاني: تحليل السيولة عن طريق الخزينة.
- 11.....أولا: مفهوم الخزينة ومكوناتها.
- 11.....1- تعريف الخزينة.
- 12.....2- مكونات الخزينة.

- 12.....2_1:عناصر الأصول
- 13.....2_2:عناصر الخصوم
- 15.....ثانيا:إعداد مخطط الخزينة و جدول تدفقاتها
- 15.....1- إعداد مخطط الخزينة
- 16.....2 - تحديد حالات الخزينة
- 17.....3- جدول تدفقات الخزينة
- 17.....3_1:أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة
- 18.....3_2:تعريف جدول تدفقات الخزينة وكيفية إعداده
- 19.....**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية**
- 19.....1- دراسة شمس الدين التجاني
- 20.....2- دراسة عز الدين مصطفى الكور
- 21.....3 - دراسة أكرم لال الدين
- 22.....4 - دراسة ياسر عبد طه الشرف
- 23.....5 - دراسة حسين حسين شحاتة
- 24.....خلال الفصل
- 25.....**الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لمؤسسة سيفنكو**
- 26.....تمهيد
- 27.....**المبحث الأول: الطريقة والأدوات**
- المطلب الأول: تقديم
- 27.....المؤسسة
- 27.....أولا: التعريف بمؤسسة سيفنكو

- 27.....ثانيا: نشاطات مؤسسة سيفنكو.
- 28.....ثالثا: الوسائل المادية والبشرية.
- 29.....رابعا: أهداف مؤسسة سيفنكو.
- 29.....1-أهداف إقتصادية
- 30.....2 - أهداف إجتماعية.....
- 30.....3 - أهداف تكنولوجية.....
- 31.....خامسا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيفنكو.

المطلب الثاني: تقديم طريقة البحث

32.....

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: تحليل السيولة عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب

33.....المالية.

الفرع الأول: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.....

33.....أولا: عرض الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة لسنتي (2010 - 2011).....

33.....1- جانب الأصول.....

34.....2 - جانب الخصوم.....

35.....ثانيا: دراسة البنية المالية للميزانية.....

35.....1- دراسة عناصر الأصول.....

37.....2 - دراسة عناصر الخصوم.....

الفرع الثاني: تحليل وضعية الخزينة للفترة (2010-2011)

39.....

39.....	أولاً: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
39.....	1 - رأس المال العامل (FR)
42.....	2 - احتياجات رأس المال العامل (BFR)
43.....	3 - الخزينة (TR)
45.....	ثانياً: التحليل باستخدام النسب المالية.....
46.....	1 - نسبة السيولة العامة.....
47.....	2 - نسبة السيولة المختصرة.....
47.....	3 - نسبة السيولة الجاهزة.....
	المطلب الثاني: إعداد مخطط الخزينة وجدول
49.....	تدفقاتها.....
	الفرع الأول: تحليل السيولة عن طريق إعداد مخطط
49.....	الخزينة.....
	الفرع الثاني: تحليل السيولة عن طريق جدول تدفقات
49.....	الخزينة.....
52.....	خلاصة الفصل
	الخاتمة
53.....
	قائمة
58.....	المراجع.....
.....	الملاحق.....
	63
73.....	الفهرس.....

